تمكين المرأة من أجل القيادة

| ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ |

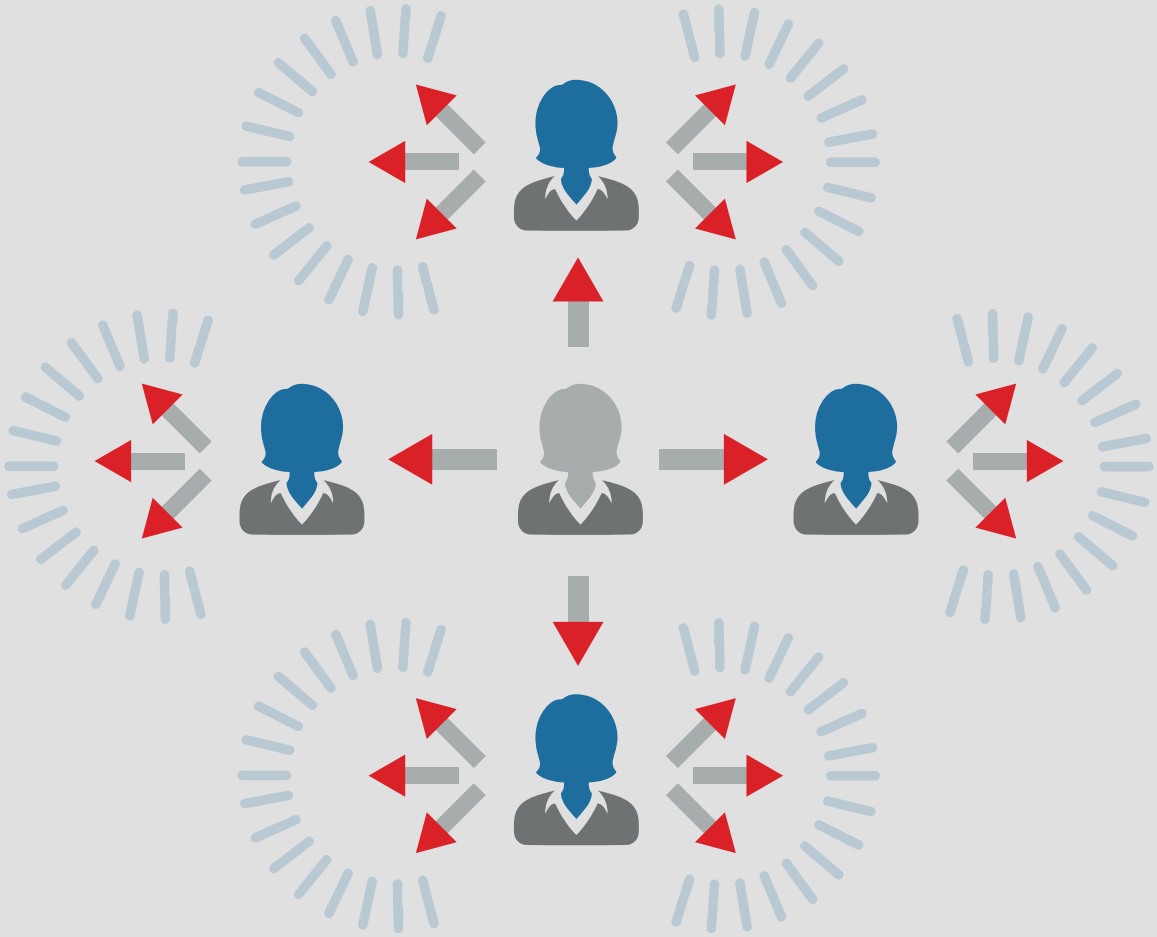

مشاركة القيادات النسائية في التنمية السياسية والمجتمعية

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

الشبكة العربية للتربية المدنية
Arab Network for Civic Education ANHRE

WE4L Women Empowered for Leadership

Hivos people unlimited

المحتويات	رقم الصفحة
عن أنهر	٢
قيمنا ومبادئ العمل	٢
عن هيفوس	٢
مقدمة	٣
- عن المشروع	٣
- عن الكتيب	٣
- تحليل السياق	٤
النهج التعلُمي لأنهر	٥
دراسات حالة من المشروع	٧
كيف ساهمنا في التغيير - حصاد النتائج	٢٢
أهم نتائج وتوصيات ورقة السياسات الوطنية	٣٢
أبرز الدُروس المستفادة	٣٥
الاستدامة	٣٧
- شبكة القيادات النسائية	٣٨
- منصة أنهر الإلكترونية للتعلم	٣٨

عن أنهر

الشبكة العربية للتربية المدنية (ANHRE) هي شبكة إقليمية في المنطقة العربية تعمل من أجل تعزيز قيم المواطنة وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان مع التركيز على تعميم المساواة بين الجنسين، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة، من خلال تنسيق الجهود وبناء القدرات.

www.anhre.org

قيمنا ومبادئ العمل

أنهر تؤمن بالعمل المشترك وبناء أواصر الشراكة و التضامن بين الأعضاء و المساهمة في بناء مجتمعات ديمقراطية تسودها قيم الاحترام و التعاون و المسؤولية و الإشراك و احترام التنوع و قبول الآخر و الكرامة و الحرية و المساواة و عدم التمييز و الإنصاف و العداله و الإشراك و تقبل الاختلاف و التسامح .
و بهذا تعزز الشبكة القيم الإيجابية المستقاة من المبادئ الأساسية للكرامة الإنسانية و المساواة التي يستند إليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
نحن نعمل ضمن رؤية مبنية على بيئة عمل شفافة و آمنة و مفتوحة و تشاركية للجميع تنص عليها مدونة سلوك أنهر و نظام للمسائلة يضمن النزاهة و عدم إلحاق الأذى بأحد و عدم التعرض لأي تحرش أو تمييز.
مبادئنا في العمل مبنية على الشراكة المتعادلة المبنية على أُسس من الثقة المتبادلة و الانفتاح و الشفافية و المصداقية و النزاهة و الملكية المشتركة لتمكين الناس جميعاً دون تمييز و العمل معهم و ليس من أجلهم لتحقيق فهم أكبر لواقعهم و حقوقهم و ايجاد سياسات و حلول بديلة تستند إلى أساس حقوقي لتحقيق أثر إيجابي في حياتهم و حياة من حولهم و أصحاب الحقوق.

عن هيفوس

HIVOS هي منظمة دولية تبحث عن حلول جديدة للقضايا العالمية المستمرة، وهي تعمل على معارضة التمييز وعدم المساواة و إساءة استخدام السلطة و الاستخدام غير المستدام لموارد كوكبنا من خلال وجود مشاريع ذكية في الأماكن المناسبة. مع ذلك، فإن الموازنة وحدها ليست كافية، فالهدف الأساسي هو تحقيق تغيير في البنية الأساسية، و هذا هو السبب في أنها تتعاون مع الشركات المبتكرة و المواطنين و منظماتهم، فهي تشترك في حلمهم المتمثل في اقتصادات مستدامة و مجتمعات شاملة.

www.hivos.org
https://womeninleadership.hivos.org

مقدمة

عن المشروع

أطلقت الشبكة العربية للتربية المدنية - أنهر مشروع "تمكين المرأة من أجل القيادة" بالشراكة مع منظمة هيفوس و بدعم من وزارة الخارجية الهولندية، حيث هدف إلى تمكين النساء في " ٩ " مجتمعات محلية في مختلف محافظات المملكة لإشراكهن في صناعة القرار وتبني اتجاهات مراعية للمساواة في النوع الاجتماعي للتأثير في القرارات السياسية و المجتمعية، بالإضافة إلى تمكينهن للتأثير في الرأي العام الذي من شأنه تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي.

كما هدف المشروع الذي استمر لمدة ثلاثة أعوام من تشرين الأول ٢٠١٧ وحتى أيلول ٢٠٢٠ وتم تنفيذه في محافظات معان و الطفيلة و الكرك في الجنوب، و الزرقاء و مادبا و البلقاء في الوسط، و اربد و جرش و عجلون في الشمال إلى إنشاء شبكة فاعلة من الحركات النسائية المحلية و منظمات المجتمع المحلي ذات وعي و دراية بالسياق المحلي من منطلق النوع الإجتماعي و الأعراف و التقاليد الإجتماعية و الثقافية المتعلقة بحقوق المرأة و مشاركتها و معارفها و قدراتها اللازمة لزيادة فرصها للإنخراط في الحياة العامة و اتخاذ القرارات، من أجل إدماج المساواة في النوع الإجتماعي للتأثير على التنمية السياسية و المجتمعية و الرأي العام المحلي؛ و تحفيز هذه الشبكة المحلية من منظمات المجتمع المحلي و النساء الناشطات لاتخاذ إجراءات مجتمعية عملية و إشراك النساء الأخريات للمشاركة في القرارات العامة و زيادة الخطط المحلية و الأفكار و الآراء المبنية على النوع الإجتماعي. تم اطلاق اسم "مبادِرات" على هذه الشبكة التي تختص بالتخطيط و التنفيذ و التقييم للمبادرات المجتمعية الحساسة للنوع الاجتماعي.

عمِل هذا المشروع بالفعل على القضايا الرئيسية التي تؤثر بشدة على حقوق المرأة وفرص المرأة في المشاركة و التمثيل المتساوي. هذه القضايا هي هياكل حُكم "خاصة عندما يتعلق الأمر بوضع المكون الذكوري في مستويات صنع القرار تجاه المساواة بين الجنسين" ، والأعراف و التقاليد الاجتماعية و الثقافية المتعلقة بحقوق المرأة و مشاركتها و معرفة المرأة و قدراتها المطلوبة لزيادة فُرصها للانخراط في الحياة العامة و صنع القرار لدمج المساواة بين الجنسين للتأثير على التنمية السياسية والمجتمعية والآراء.

عن الكتيب

يمثل هذا الكتيب تفاصيل المشروع في جميع مراحله و نهجه و نتائجه و يتضمن أيضًا دراسات الحالة وحصاد النتائج للاستفادة منها والبناء عليها في المستقبل.

إنّ تسلسُل أنشطة المشروع يتّبع النهج التعلُمي لأنهر الذي يُمكّن النساء من اتخاذ إجراءات عملية لإجراء التغيير.
يوثق الكتيب ايضاً الإجراءات العملية التي اتخذتها القيادات النسائية لترجمة ما تم تعلمه إلى أفعال؛ حيث تتعلم النساء من خلال التجربة لتغيير حياتهن والتأثير على حياة الناس في مجتمعاتهنَ بشكل إيجابي.

يوضح الكتيب عملية دمج المجتمع والمرأة في جهود لخلق التزامات جماعية تساهم في تحديد احتياجات الناس ، وخاصة النساء اللواتي يصعب الوصول إليهن والأشخاص الأكثر عرضة للتمييز والإقصاء والتهميش، حيث شاركت النساء في القرارات المحلية التي تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي وقمنا بتوثيق كل هذه الممارسات للاحتفاء بها واستخدامها وتوسيعها.

تحليل السياق

جاء بدايةً تنفيذ هذا المشروع ضمن فترة شهدتها الأردن من انتخابات لامركزية تضمنت إصلاحاً سياسياً وديمقراطياً يمكن تحقيقه من خلال الحكم المحلي الرشيد والسياسات العامة المفتوحة. وكانت تلك المرحلة التي تعتبر تجربة ديمقراطية جديدة على الاردن مهمة في مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن التي تقتضي اهتماماً كبيراً بعملية التنمية المحلية من أجل تبني ممارسات تنموية لمعالجة الاضطرابات في التنمية الشاملة والمستدامة، وتوجيه البرامج نحو تلبية احتياجات و أولويات التنمية، و تمكين المنظمات المحلية و المواطنين من تحديد أوضاعهم. الحاجات و الأولويات لتطوير مناطقهم و مجتمعاتهم بحيث تتسع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار. تهدف خطة اللامركزية التي تم إقرارها مؤخراً في الأردن إلى منح السلطات المحلية سلطات أوسع لتحقيق التنمية المحلية من خلال نظام مجالس معاد هيكلتها. و كانت هذه المرحلة فرصة غير مسبوقة لتشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في عملية الإصلاح و زيادة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار في المجتمع و زيادة تمثيل و تأثير الأقليات و النساء في الحكومات المحلية. مع قانون اللامركزية الجديد ، ستشكل كل محافظة مجلساً تنفيذياً واستشارياً. المجالس الاستشارية ، المؤلفة من مسؤولين حكوميين محليين معينين و شخصيات عامة ، هي أكبر احتمال لزيادة المشاركة السياسية للنساء المحليات. من خلال ضم قادة المجموعات النسائية و مجموعات المجتمع المدني الأُخرى ، سيكون المجلس الاستشاري أكثر تمثيلا لأفراد المجتمع. إنَ وضع النساء والمدافعين عنهن في موقع سلطة يسمح لهنّ بإعطاء صوت لاحتياجات المرأة في المجال العام. يهدف هذا المشروع إلى نشر الوعي بسياسات اللامركزية بحيث تُتاح للمرأة في جميع أنحاء الأردن الفرصة للاستفادة من القوة الجديدة التي تُركز على مجتمعاتهنّ. ستعمل خطة اللامركزية على زيادة المشاركة في العملية السياسية من خلال السماح لمزيد من الجهات الفاعلة المتنوعة بالمساهمة في الحوار في الحكومة المحلية وزيادة تأثير خياراتهم. يمكن أن تكون الخُطة منصة ممتازة لتمكين المرأة من المساهمة في صنع القرار والتأثير على مستقبل مجتمعاتها وآرائها.

عمِل هذا المشروع على تمكين النساء من اتخاذ قرارات مُستنيرة والتأثير على الإجراءات المسؤولة للمساواة بين الجنسين للتأثير على التنمية السياسية و المجتمعية و الممارسات.

و الآن و نحن في نهاية عام ٢٠٢٠، تُراجع الحكومة قانون اللامركزية مدركة أن هناك الكثير من الجوانب التي يجب تحسينها، ومن هنا سعى المشروع الى تقديم أوراق سياسات محلية و ورقة سياسات وطنية لوضع توصيات السيدات بين ايدي الحكومة ليتم ادارجها في مسودة قانون الإدارة المحلية الذي سيكون بديلاً عن قانون اللامركزية.

النهج التعلمي لأنهر

تتمركز جهود الشبكة العربية للتربية المدنية – أنهر الى فلسفة تعليم الكبار و يتحقق ذلك من خلال اتباع نهج تعليمي يتمركز حول الكبار سواء كانوا شباب ام نساء ام نشطاء مجتمع مدني

إدماج الفئة المستهدفة بشكل فعال في عملية التعلم، و إتاحة الفُرصة لهم لإكتشاف أهمية حقوق الإنسان بأنفسهم، و وضع إستراتيجيات ممارسة قيم التعاون و احترام التنوع و المساواة و الإنصاف و الإحترام و المسؤولية و القبول موضع التطبيق في حياتهم العملية.

التنظيم المجتمعي : إيجاد قادة و تشكيلهم في فرق و تفعيل مواردهم في عمل جماعي مُنسق لتحقيق تغيير محدد.

البداية

بعد أن تم اختيار السيدات القياديات، تم عقد ورشة تدريب مدربين لهن حول "مفاهيم النوع الاجتماعي و المناصرة" لتزويدهنّ بالمعارف اللازمة لتعزيز مفاهيم كسب التأييد و المساواة في النوع الإجتماعي، و تطوير مهاراتهن في القيادة و تطوير المؤشرات الحساسة للنوع الإجتماعي و كيفية تضمينها في مبادراتهن لدعم تلبية احتياجات النساء في التخطيط المجتمعي.

نقل التدريب

بناءاً على نهج أنهر في ضرورة نقل التدريب عملت السيدات القياديات على نقل المعرفة و المهارات إلى ما مجموعُه ٣٧٤ سيدة في المناطق المستهدفة لإشراكهنّ في التفكير في أولويات النوع الإجتماعي في كل منطقة من المناطق المُستهدفة.

التخطيط التشارُكي

تم العمل على التخطيط لِمُبادرات مُجتمعية حساسة للنوع الإجتماعي مع النساء القياديات مبنية على بيانات مجتمعية تم جمعها من الناس و خاصة السيدات المُقيمات في المنطقة المستهدفة.

جمع المعلومات المحلية الحساسة للنوع الإجتماعي لِتكوين فهم أفضل للسياق

قامت النساء بعقد ١٨ لقاءً للمنازل حضرَتها ٣١٢ إمرأة. كانت اللقاءات المنزلية أداة تم استخدامها لإشراك النساء اللواتي لا يعملن و يمكثن في بيوتهن و يرغبن في المشاركة في تشخيص محلي أو في تطوير خطة عمل محلية، و استخدمت هذه الأداة بالتحديد لتسهيل و تشجيع النقاش في إطار مجموعة صغيرة حول القضية التي تم تحديدها في المبادرة ، وتحفيز التعلم الفردي و الجماعي.

لقد ساعدت هذه اللقاءات المنزلية على إكتساب فهم أفضل للنهج و السياق الذي إقترحته القائدات في ٩ مجتمعات محلية مُستهدفة في المشروع. و بهذا المعنى تم إستخدامُها كجزء من عملية التخطيط لإجراء تشخيص محلي للمبادرات المحلية التي سيتم تنفيذها في المنطقة.

النهج التشاركي والتعلُم التحولي بِهدف خلق وعي بالقيم استناداً إلى التجارب الخاصة والتفكير النقدي

النهج التشاركي

تقوم أنهر باستخدام المنهج التشاركي، فهي تعتمد بشكل كبير على خبرات المُشاركات كنقطة انطلاق لعمليّة التّعلم؛ ولا تتم المشاركة بهذه التجارب فقط، بل يتم تحليلها أيضاً بحيث تتمكن المُشاركات من تطوير فهم أكبر لكيفية إدارة عملهن. تلتزم المشاركات و الميسرات بالمشاركة في عملية التّعلم و التعليم المتبادل ضمن إطار تحرّري منفتح خصوصاً فيما يتعلّق بحريّة طرح الأفكار و نقاشها، كما أن التفكير المتواصل و التقييم هي عوامل مركزية و أساسية لعملية التعلم.

و ينصب التركيز على التطبيق العملي حيث ستقوم كل مشاركة بتنفيذ الحملة في منطقتها الخاصة بالتعاون مع فريق العمل الذي تم تكوينه مسبقاً ضمن المشروع.

وهنالك جلسات تقييميّة و تغذية راجعة من المجموعات النسائية المنخرطة في هذا المشروع.

التربيـة التحولية

تعتمد منهجية أنهر على "التربية التحوّلية" لتخطي مجرد نقل المعرفة و المهارات لخلق وعي حول حقوق الإنسان، و هذا المسار التربوي التعلمي يبني تدريجيًا "التفكير النقدي" عبر التجارب التي تعيشها المجموعات المعنية و منها تنطلق الرؤى حول التغيير الذي يريد الناس أن يشاهدوه ضمن مجتمعاتهم.

إنّ إستناد أفراد المجموعة على خبرتهم يجعلهم أكثر إندماجًا في العملية التربوية و أكثر إدراكًا أنهم يملكون الحق في المشاركة في حياة مُجتمعهم وتُنمّي روح المسؤولية عندهم لريادة التغيير في محيطهم.

و تُعزز التربية التحولية بناء القدرات و تشجع المشاركين على إدماج قيم حقوق الإنسان في حياتهم و استنباط الأنشطة المُلائمة التي تُعزز هذه القيم.

"ليس من الضروري أن نكون نحنُ البادِئين، بل أن نُوجه البداية!"

تبدأ التربية التحولية من لحظة إنخراط المشاركين و المشاركات في الحوار حول موضوع معين. إذن بالتربية التحولية يجب أن يكون الحوار شيء أساسي يجب إعتماده بشكل جدي و عكسه بكل جلسات العمل. و هذا ما يسمى منهجية التفاعل المتمحور حول موضوع معين.

و هو مفهوم منهجية عمل مع مجموعات و الذي يهدف إلى تعلم جماعي، و المساعدة في خلق بيئة إنسانية تجعل من النمو الشخصي عنصرًا أساسيًا في تحسين المجتمع حول قضية معيّنة تخدم الجهات المشتركة في عملية التغيير، و خلق إنسجام و توازن بين الفرد و المجموعة و الموضوعات التي يتم طرحها و البيئة التي يحدث فيها كل ذلك، مع إدراك أهمية التوازن لإحداث التغيير.

تضميـن حقـوق الفئـات الأكثر عُرضة للتمييز و الإقصاء و التهميش

تعمل أنهر في عملها على الإعتراف بالإختلاف و الهويات المتعددة التي قد تلعب دوراً في التهميش الذي يبنى على أساس السن و الثقافة و اللغة و الدين و الجنس و العرق و الإعاقة أو على أساس الحالة الإجتماعية أو الحالة الاقتصادية أو المستوى التعليمي. و تعمل أنهر من خلال برامجها على تطوير المهارات و السياسات للعيش في عالم يزداد تنوعاً و تشجيع إجراء تقييم نقدي لقضايا العدالة الإجتماعية و المسؤولية الاخلاقية و اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة التمييز و عدم المساواة و الإستبعاد الإجتماعي الذي يتيح للفئات المهمشة قدر قليل من السيطرة على حياتهم/ن و على الموارد المتاحة.

تركز أنهر بشكل خاص في عملها على تضمين حقوق الفئات الأكثر عرضة للتمييز و الإقصاء والتهميش كالأشخاص ذوي الإعاقة و اللاجئين و النازحين و النساء و الفقراء.

دراسات حالة من المشروع

" في بحثنا عن (السيدات القياديات)
ارتأينا أن تكون المنهجية المتبعة واستراتيجية العمل
تمكينية تتيح الفرصة لجميع النساء
على قدم المساواة من اكتشاف ذواتهن
ودمجهن في عمليات التعلم والعمل "

فتوح يونس/ شبكة أنهر

دراسات حالة من المشروع

تلخص دراسات الحالة القيادة التشاركية و التنظيم المجتمعي و تُجيب على الأسئلة التالية :

- من هم أعضاء مجموعتي ؟
- ما هي المشكلة التي نواجهها و ما هو التغيير الذي نريد ؟
- كيف نوظف مواردنا لتحقيق التغيير؟

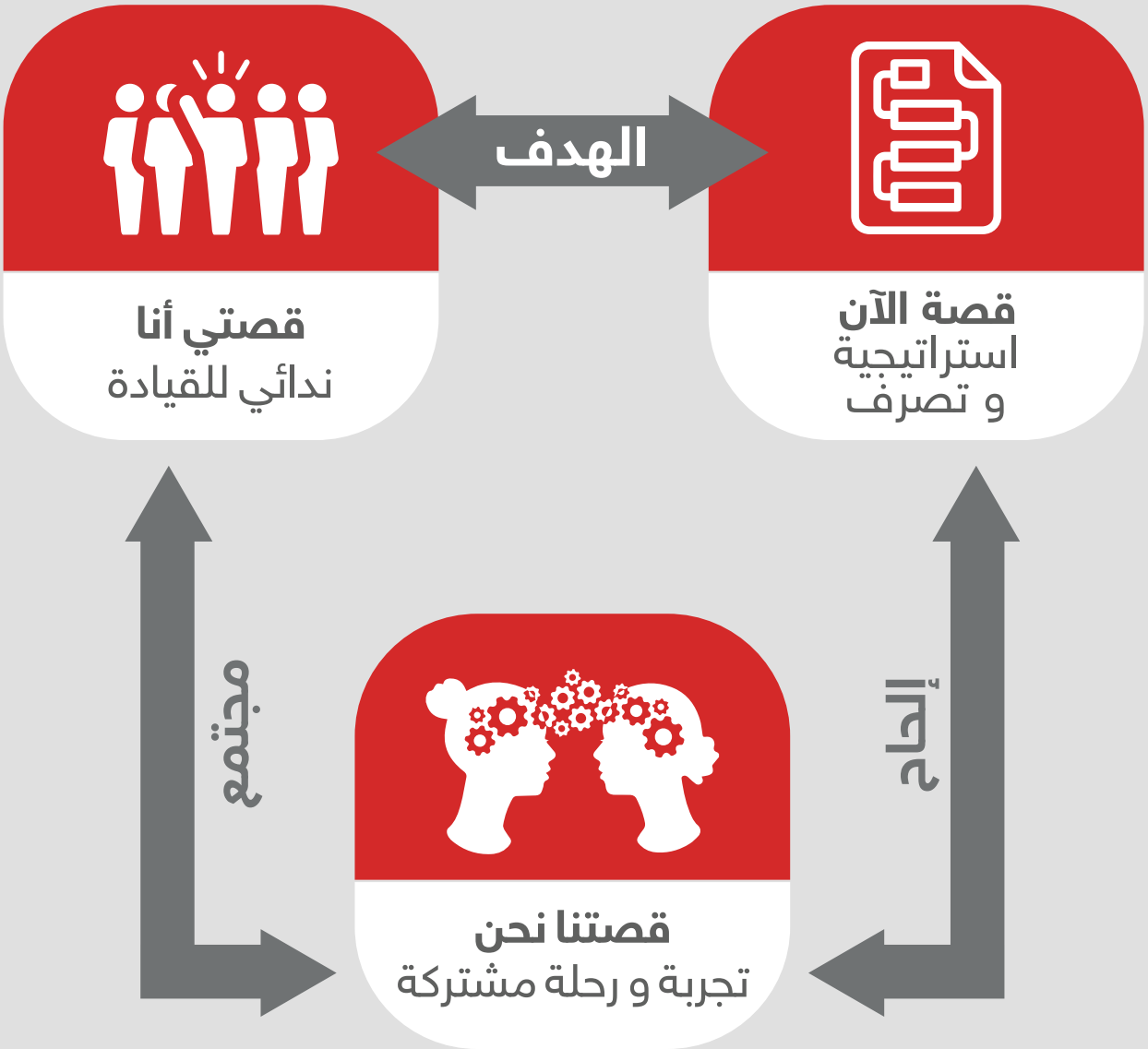

عبلة الحجايا

مبادرة "معاً نصل" – الطفيلة
جمعية سيدات الحسا الخيرية

أنا عبلة الحجايا من سكان إحدى مناطق البادية الجنوبية، بالتحديد، من لواء الحسا الواقعِ محاذاةِ الطريق الصحراوي شمالَ محافظةِ الطفيلة.

عندما بدأت مسيرتي المهنية و أنشطتي التطوعية كان هاجسي الكبير، الاستيقاظ باكراً و الوقوف لساعات طويلة على الطريق الصحراوي الخطر، بإنتظار باص يُقلني الى العاصمة عمان أو الطفيله، أي ان حركتي منوطه بحركة المواصلات من حولي، و هذه المعاناة لا تخصني وحدي و انما الكثير من زميلاتي و من سكان المنطقة. اذكر عدة مرات سمعت فيها عن حالات الدهس على الطريق الصحراوي نتيجة سائق متهور أو سائق لم ينتبه الى وقوف احد الركاب على جانب الطريق في الظلام لانعدام الانارة. اتذكر ابي رحمه الله عندما جاءني مُتأثراً بخبر وفاة جار لنا كان ينتظر باصاً يقله الى عمان، اتذكر كلمات أبي كثيرا "حياتك أهم عندي من نشاطك الاجتماعي و السياسي" وكان الحق معه في حرصه على سلامة بناته، و لكني قررت أن لا أقف و ألعن الزمن، بل أن أتحرك لأُغيّر هذا الواقع، قمت في عام ٢٠١٨ بالترشح للانتخابات النيابية، لأخدم المنطقة و لأكون نموذجاً و محفزةً للنساء الأخريات اللواتي يمتلكن طاقات كبيرة، حصلت على تشجيع كبير من أهالي المنطقة للإنطلاق و العطاء و الاستمرار لتمكين النساء و زيادة فرصهنّ، و انطلقت من مُعاناة سكان لواء الحسا التي يسكنها ما يقارب "١٨" ألف نسمة يعانون من نقص في الخدمات الأساسيه خاصةَ المواصلات العامة. هذه القضية التي كانت ولا زالت تقف عائقا في طريق تقدمي و تقدم العديد من النساء في المنطقة. فمجمع الباصات في الحسا أغلق من فترة طويلة و لم يعد الباص يمر داخل المدينة، فتوجب على من يريد استخدام الباص، الإنتظار على الطريق السريع بظروف غير آمنة وغير ملائمة للجميع، ولا سيما للنساء، فالإنتظار كان يرافقه دوماً الشعور بالخوف من السرعة الزائدة التي يقود بها أصحاب السيارات، و من التعليقات من السائقين و هم يعبرون المنطقة، و من الوجود غير الآمن في طريق خال من حركة المارة و الناس، و كان ذلك يدفع العديد من الفتيات و السيدات إلى عدم التنقل أساساً و تقييد حركتهن خوفاً من هذه المخاطر و المغامرة، كان بداخلي شعورٌ دائم بأن علي أن أفعل شيئا لتغيير هذا الواقع، فلا يمكن أن يكون التنقل و هو أبسط الحقوق المدنية غير متاح لفئة من فئات المجتمع و هن النساء، فالعديد من الرجال في المنطقة يملكون سيارات خاصة يعتمدون عليها للتنقل، أما النساء فهن أكثر تأثراً بِعدم وجود مجمع باصات ونظام نقل آمن داخل المنطقة. كانت هذه القضية أولوية دائما بالنسبة لي كناشطة مجتمعية، تحدثت يوماً عن هذا المطلب مع أحد أصحاب القرار، فكان جوابه لي: "الحسا ممر وليس مقر"، فأية وسيلة مواصلات متجهة من و إلى الجنوب تستطيع أن تنقل أهل منطقة الحسا"، حسب رأيه.
أدركت حينها أن هذه القضية تحتاج إلى مزيد من التحديد لشرحها بشكل شامل، مبني على الأدلة و الاحتياجات، مما دفعني أنا و زميلاتي رنا السبايلة و منال المراغبة من جمعية سيدات الحسا الخيرية لتنظيم مبادرة مجتمعية، من خلال الشبكة العربية للتربية المدنية (أنهر) و بدعم من منظمة هيفوس الهولندية للتحرك للمطالبة بإنشاء مجمع باصات داخل لواء الحسا.

أدركنا أن علينا أن نفهم السياسات العامة الخاصة بالنقل في الحسا، ومن يصنع القرارات الخاصة بذلك! و من ثم علينا أن نقترح الحلول و البدائل بشكل يساعدنا حشد الناس و الشباب و أصحاب الرأي و التأثير، لمناصرتنا و الضغط على صناع القرار لتبنيها و اتخاذ القرار بشأن تنفيذ هذا المطلب.

بدأنا العمل، نحن الفتيات الثلاث، في البداية قُمنا بعقد جلسات منزلية مع سيدات المنطقة بغرض جمع المعلومات و فهم المشكلة بطريقة أعمق و تأثيرها على حياة الناس و الحشد و التحقق من المشكلة التي تم تحديدها، هل تشكل أولوية لهن أم لا؟

و بالفعل أثنت السيدات على أهمية هذه المشكلة و عبرنّ عن أنها فعلاً أولوية بالنسبة لهن من خلال مشاركتنا قصصهن و قصص الأشخاص ضحايا الطريق الصحراوي و محاولات التحرش التي تعرضنّ لها؛ و أكدت السيدات انهن مستعدات للتعاون و العمل معنا و حضور فعاليات المبادرة و الحديث مع جاراتهن ومعارفهن حول أهمية هذه المبادرة، مما أكّد لنا أن هذه القضية هي هم للجميع.

ارتأينا ايضا انه يجب أن نجتمع و نلتقي بالعديد من الشباب و القيادات المجتمعية و الناس و البحث لمعرفة من المسؤول من صناع القرار، و أدركنا أيضا أننا بحاجة إلى التشبيك مع مؤسسات مجتمع مدني أخرى لكسب التأييد حول السياسة المقترحة لمطلبنا بإعادة تشغيل خط باصات الحسا-عمان و المجمع القديم.

وبالفعل قمنا بالتعاون مع عدة مؤسسات مجتمع مدني اخرى، و قمنا بتشكيل فريق من شباب و شابات المنطقة للحشد المجتمعي حول هذا المطلب، قمنا بالتواصل مع أصحاب القرار، قمنا بطرق عدة أبواب من المتصرف، إلى رئيس البلدية، إلى مجلس المحافظة و اللامركزية و مديرية هيئة النقل، كذلك قمنا بتشكيل لجنة مجتمعية تضم وجهاء من أهالي اللواء و كسب دعم من مدير هيئة النقل، و أصبح لدينا فهم أفضل لمدى صلاحيات كل جهة و مهارات الضغط و كسب التأييد للوصول إلى قرار بشأن ما اقترحناه.

اليوم و بعد قرابة عشرة أشهر من العمل الدؤوب و المتواصل نجحنا في الحصول على كتاب رسمي من متصرف لواء الحسا مُعلناً قراره بإعادة تشغيل خط باصات الحسا- عمان ابتداءاً من ١ أيلول ٢٠١٩ بمواقف تجمُع محددة و ساعات عمل محددة، يتم الاعلان عنها للجميع، و قريبا سيتم الإعلان عن إستحداث خط باصات نقل داخل اللواء. كما قامت مديرية النقل بالتشاور بخصوص توفير باص مع خط داخلي يعود ريعه لجمعية سيدات الحسا الخيرية.

سعادتنا بهذا القرار لا توصف، فنحن اليوم استخدمنا الباص من موقف محدد دون الحاجة للوقوف على الطريق الصحراوي، و من نجاحات المبادرة أيضا أنه و أخيرا قام رئيس البلديه بمخاطبة الجهات المعنية لتخصيص قطعة ارض لانشاء مجمع السفريات عليها.
هذه التجربة جعلتني أكثر وعياً بأهمية التنظيم المجتمعي، و أصبحت أدرك وأستخدم المصطلحات السياسية و الحقوقية في عملي كرئيسة شؤون المرأة و الشباب في المجلس البلدي، كما أصبحت جمعية سيدات الحسا اليوم تحظى بقاعدة شعبية داعمة لقضاياها، لديها فريق متعاون و متجانس و مدرب ليكون مظلة للمبادرات الشبابية و النسائية في المنطقة، و قد نجحت الجمعية أن تخرج من النمطية في طبيعة عملها و تتجه إلى النهج الحقوقي التنموي بدلاً من النهج الخيري.

عدم وجود مجمع سفريات (مواصلات عامة) في لواء الحسا على الرغم من وجود المكان و تخصيصه كمجمع منذ عام ٢٠٠٧ الا ان البلدية لغاية الان لم تقم بتفعيل هذا المجمع، حيث لا تقف فيه الباصات و لم يتم تهيئته للتشغيل.

على الرغم من وجود بنية تحتية أولية لمجمع باصات في لواء الحسا، إلا أن معظم الخدمات غير متوفرة مثل المظلات، المرافق الصحية، والإشارات الإرشادية. و أصبح المجمع عبارة عن مساحة لاصطفاف الباصات فقط، من دون أي إشارة أو معلم يشير إلى أنه مجمع باصات. و بالرغم من أن مجمع الباصات يخدم عدد من المناطق منها الحسا و الجرف و الحي الشرقي، إلا أن معظم الباصات تمر من الطريق الصحراوي دون المرور إلى المجمع لأنه غير مؤهل من جهة، و لأن المرور من الطريق الصحراوي دون المرور بالمجمع يختصر الوقت للسائقين على حساب الناس. و هذا يضع الناس و خاصة السيدات أمام عدد من التحديات منها العبء الاقتصادي، لأن معظم الناس لا تتوفر لهم المواصلات العامة في الوقت المناسب، و بالتالي يضطرون إلى اللجوء إلى المواصلات الخاصة، الأمر الذي يضع الناس أمام عبء مادي كبير. كما أن السيدات يمتنعن عن انتظار الباصات على الطريق الصحراوي لأن ذلك غير آمن بالنسبة لهن.

ماذا يعني هذا للنساء

يؤثر نظام النقل في لواء الحسا مباشرة على النساء لأنهن ببساطة و على عكس الرجال لا يمتلكن سيارات خاصة، و يلجأن للاعتماد على الرجال في تنقلاتهم. من جهة أخرى، فان انتظار الحافلة على الطريق السريع يعد أمرا مقبولا بالنسبة للرجال، و لكنه صعب جداً بالنسبة للنساء لأنه ليس آمنًا لهم (بناءً على مفهوم المجتمع). و هذا يجعل أي نشاط للنساء و الفتيات يعتمد على مدى قدرتهن على الوصول إلى هذا المكان، و مع وجود نظام نقل سيء فإن فرصهن للتنقل و ما يترتب عليه محدودة للغاية.

جميلة الجازي

مبادرة "قوي قلبك، كلنا معك" - معان
جمعية الجوهرة الخيرية

اسمي جميلة الجازي، اسم تحدى كل الصعاب في البادية الجنوبية، و تحديداً في قضاء اذرح التابع للواء قصبة معان في محافظة معان جنوب الأردن. عشت ظروفاً صعبة، و كنت أكبر إخوتي من الذكور والإناث، ٨ فتيات و ٣ ذكور، كان دخل والدي قليلاً لايسد الرمق، فبدأت بالعمل مع والدي في الزراعة من عمر ١٥ سنة، كنت مشرفة على العمال في أرض مساحتها ١٠٠ دونم، فزرع فيّ والدي بذلك حب القيادة منذ الصِغر، تزوجت وأنجبت ٤ بنات وولدين، و كنت خلال هذه الفترة عاطلة عن العمل، فلم يكن هناك فرص عمل في البادية للسيدات، حيث أن معظم فرص العمل المتوفرة هي في مجال السياحة و الفندقة نظراً لطبيعة المنطقه السياحية، و للأسف عمل الفتيات في هذه المجالات غير مقبول مجتمعياً، و لم يكن هنا جمعية للسيدات، فقررت أن أبادر و أن أتحدى الوضع القائم و أن أعمل على تغييره، قمت بإنشاء جمعية للسيدات فقط، تهدف لتمكين المرأة اجتماعياً و اقتصادياً من خلال العمل الجماعي و الجهد النسوي المشترك إيماناً مني أن التمكين و لا سيما الاقتصادي يسهم في إعطاء النساء فرصة لتحقيق الذات و الإسهام في تنمية المجتمع. لكن لا تزال الصورة النمطية لعمل المرأة في مجال الفندقة التي كرست ثقافة العيب تجاه هذا النوع من التخصصات للفتاه تقف عائقاً أمام العديد من الفتيات في المنطقة من الدراسة و العمل في هذا المجال رغم وجود كلية السياحة و الآثار، التي تفتح أبوابها لمن حالفهم أو لم يحالفهم الحظ في الثانوية العامة.لا تزال الفتيات في المنطقة تعملن في المزارع و في مهن مجحفة بحقهن.

لذا هدفت مبادرتنا "قوي قلبك، كلنا معك" إلى تمكين الفتيات من الحصول على حقهن في تعليم و تدريب مناسبين يؤهلهن للعمل بوظيفة تحفظ لهن حقوقهن و تساهم في تغيير النظرة المجتمعية السائدة على أن التعليم الفندقي غير مقبول للفتيات. في البداية عقدنا عدة جلسات منزلية مع أهالي المنطقة لمناقشة القضية و قد وجدنا دعم و تشجيع كبير من النساء للفكرة و بالأخص حول ضرورة تغيير الصورة النمطية لعمل الفتيات في مجال الفندقة خاصة أن العاملين فيها يحصلون على جميع حقوقهم من الضمان الاجتماعي و التأمين الصحي. و حسب ما ذكرت بعض السيدات في الجلسة، أنه حتى لو وافق الأب و الأسرة على دراسة الفتاة و عملها في هذا المجال، إلا أن الخوف من كلام الناس و نظرة المجتمع لهن يمنعهن من الموافقة على ذلك. من هنا بدأنا بجمع المعلومات حول هذه المهن و الفرص و المنح المتاحة في مجالات الفندقة و قمنا بعمل ورشات و جلسات توعوية حول هذه التخصصات و قد وجدنا تجاوب كبير من أولياء الأمور و تعطش للحصول على معلومات أكثر، لذلك طلبنا من كلية الآثار، فتح مكتب ارشادي و توجيه فندقي داخل الجمعية ليقدم المعلومة الصحيحة للأهالي و الإجابة عن استفساراتهم. خاطبنا عميد كلية السياحة و مدير مركز التدريب الفندقي و حصلنا على الموافقة كما خاطبنا المجلس البلدي، و مجلس اللامركزية، و الحاكم الإداري لدعم المبادرة مادياً و معنوياً، و نجحنا في إقناع المجلس المحلي بوضع مخصصات مالية في المستقبل لمساعدة الفتيات اللواتي يدرسن في هذا المجال، كما عززنا مهارات الإقناع و الحوار و النقاش لدى الفتيات لإقناع أولياء الأمور برغباتهن و التخصصات التي يردنها. من ناحية أخرى و على المستوى الشخصي، فقد اكتسبت ثقة و مصداقية أكبر من قبل أهالي المنطقة، و أصبحت الجمعية مركزاً يتوجه له أهالي المنطقة و بالأخص السيدات لمناقشة قضاياهن، كما و حرصت على ان اكون نموذجاً للنساء في منطقتي، فعندما اشتريت سيارة سألوني "هل هي باسم زوجك" ، فأجبت "لا هي سيارتي اذا هي باسمي"لأنه من الضروري أن نمكن المرأة من التحكم بمواردها وقراراتها و تحدي العديد من الأنماط التقليدية.

أثمرت هذه المبادرة في توعية المجتمع و تحدي ثقافة العيب، حيث قامت ١٠ فتيات بالتسجيل في المعهد لدراسة الفندقة من ضمنهن احدى بناتي التي سجلت لدراسة الادارة السياحية، كما تم فتح مكتب إرشادي و توجيه فندقي داخل الجمعية في قضاء أذرح ليشجع الطلاب على دراسة هذه التخصصات و يقدم المعلومة الصحيحة للأهالي و يجيب عن استفساراتهم حول تخصصات الفندقة، كما تمت موافقة مجلس اللامركزية و رئيس البلدية لوضع مخصصات مالية لابتعاث خمسة عشر فتاة من البادية، مدفوعة الرسوم و المواصلات لكلية الاثار والسياحة في البتراء، كما تم تعيين ٢٥ فتاة للعمل بالفنادق متجاوزين بذلك الكثير من التحديات المجتمعية و ثقافة العيب.

لا تزال الصورة النمطية لعمل المرأة في مجال الفندقة تقف عائقاً أمام العديد من الفتيات في المنطقة من الدراسة و العمل في هذا المجال

رغم وجود كلية للسياحة و الآثار في المنطقة و توفر فرص عمل جيدة في مجال الفندقة و السياحة لقرب المنطقة من مدينة البترا السياحية، إلا أن الصورة النمطية الرافضة لعمل المرأة في هذه المجالات لا زالت تمنع العديد من الفتيات من الاستفادة من هذه الفرص و لا زال العديد من الفتيات في المنطقة يعملن في المزارع وفي مهن مجحفة بحقهن.

ماذا يعني هذا للنساء

الصورة النمطية الرافضة لعمل المرأة في مجال الفندقة و السياحة لازالت تمنع العديد من الفتيات من الاستفادة من هذه الفرص.

د. رابعة المجالي

مبادرة "جائزة الرجل الأول و من يتبع" – الكرك
جمعية السرى لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة

أنا د. رابعة المجالي، صاحبة عزيمة و إصرار دائم نابع من قلب التحديات التي واجهتها، بداية لكوني امرأة و ثانياً لكوني ذات إعاقة بصرية، فقد كانت دوماً العوائق و التحديات كبيرة بينما الفرص قليلة، إلا أن ذلك زادني إصرار لأن أُحقق ذاتي فحققت بحمد الله المكانة العلمية و الأكاديمية و وصلت لمنصب أستاذ مشارك في تخصص اللغة العربية و آدابها، و قد عزمت أن يكون لي دور فاعل في المجتمع، و أن أساهم بخلق فرص للآخرين، فاتجهت نحو العمل التطوعي لإيماني بوجود أشخاص بحاجة لإنصاف من الفئات المهمشة و التي تتعرض للإقصاء بناء على الجنس أو الإعاقة أو غير ذلك، فلا زالت إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص عمل متدنية جدا رغم صدور قانون الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠ لعام ٢٠١٧ و الذي حدد كوتا لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة و فرض غرامة مالية على المؤسسة غير المحققة لهذه الكوتا، إلا انه ما زالت الفرص محدودة و بالأخص في المحافظات و تتضاءل هذه الفرص أكثر أمام الفتيات ذوات الإعاقة و خاصة في المناطق المحافظة.

و قد اتخذت المملكة الأردنية الهاشمية خطوات ملحوظة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال العديد من الجهود القانونية و العملية خلال العقد الماضي. و يأتي الحق في العمل كواحد من أهم الحقوق التي يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عوائق مادية و حواجز سلوكية تحول دون وصولهم لهذا الحق على أساسٍ من المساواة و عدم التمييز.

لذلك عملت من خلال جمعية السرى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على تعزيز اللغة الحقوقية، و كنا سباقين باستخدام مصطلح ذوي الإعاقة حتى قبل أن يتم اعتماده من المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لقناعتنا بأن هذه الإعاقات هي عوائق خارجيه و حواجز سلوكيه و ليست فقط الإعاقة لدى الشخص. و وجدت بأنه من خلال التأهيل المبني على المجتمع نستطيع أن نبني الإنسان، و هو اللبنة الأساسية لتكوين المجتمع و بالتالي، نستطيع أن نعمل مع المجتمع بكافة مستوياته.

من هنا أنطلقت مبادرتنا و التي هدفت إلى تفعيل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد و إلزام أرباب العمل في محافظة الكرك بتوظيف الاشخاص ذوي الاعاقة من ذكور و إناث، فأنشأنا جائزة للشركات و الجهات التي تلتزم بالقانون و أسميناها "جائزة الرجل الأول و من يتبع" و الهدف من هذه التسمية أن جلالة الملك يولي جل اهتمامه للأشخاص ذوي الإعاقة، فمن يلتزم بالقانون يكون قد حمل الراية من بعد جلالته و ذلك بهدف تحفيز و تشجيع مدراء القطاع الخاص و القائمين عليه و تخصيص جائزة سنوية على مستوى الوطن و أن تدخل من ضمن معايير "جودة الشركة"، فبدأنا بترويج الفكرة والجائزة في لواء المزار في محافظة الكرك جنوب الأردن و تحديدا بلدة مؤتة، بعد ذلك أصبح المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة شريكاً استراتيجياً لنا لتطوير الجائزة على مستوى الوطن لتحفيز أرباب العمل على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

و هدفت المبادرة الى بناء القدرات و رفع مستوى الوعي العام للشركاء و ذوي العلاقة في الخاص حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة حسب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأردني رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ بما فيها توعية الأشخاص ذوي الاعاقه انفسهم و انخراطهم معنا في المبادره خاصه النساء و الفتيات منهن .
خلال التنفيذ، أسسنا فريق مترابط تسوده الألفة و المسؤولية المجتمعية و يتحدث بلغة حقوقية حيث أصبحنا جميعا ندرك معنى الحق و بأن الحق ينتزع و لا يطلب، كما ساهمنا بتغيير الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة حتى لدى المسؤولين، فخلال تنفيذ المبادرة تغيّر محافظ الكرك ثلاث مرات، قمنا بزيارة إلى المحافظ الجديد وكنا "٣" أشخاص من الجمعية، جميعنا من الأشخاص ذوي الاعاقة، في البداية اعتقد المحافظ أننا متسولون و قد جئنا نستجدي، لكن بعد أن تعرف علينا و على مبادرتنا و عملنا، تغيّر أسلوبه و تعامله معنا، و أصبح أكثر تعاوناً لإدراكه لأهمية العمل الذي نقوم به و بأننا نتكلم بصفة حقوقية كفلها لنا القانون، و كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع المحلي، حيث لاحظنا تغير النمط والسلوك المجتمعي نحونا كأشخاص ذوي إعاقة و زيادة الوعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة و بالأخص الفتيات بحقوقهن التي كفلها لهن القانون و الدستور.

فلا زالت إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص عمل متدنية جدا رغم صدور قانون الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠ لعام ٢٠١٧ و الذي حدد كوتا لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة و فرض غرامة مالية على المؤسسة غير المحققة لهذه الكوتا، إلا انه ما زالت الفرص محدودة و بالأخص في المحافظات و تتضاءل هذه الفرص أكثر أمام الفتيات ذوات الإعاقة و خاصة في مناطق المحافظة تفعيل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد و إلزام أرباب العمل في محافظة الكرك بتوظيف الاشخاص ذوي الاعاقة من ذكور وإناث، فأنشأنا جائزة للشركات و الجهات التي تلتزم بالقانون و أسميناها "جائزة الرجل الأول و من يتبع" و الهدف من هذه التسمية أن جلالة الملك يولي جل اهتمامه للأشخاص ذوي الإعاقة، فمن يلتزم بالقانون يكون قد حمل الراية من بعد جلالته وذلك بهدف تحفيز و تشجيع مدراء القطاع الخاص و القائمين عليه و تخصيص جائزة سنوية على مستوى الوطن و أن تدخل من ضمن معايير "جودة الشركة"، فبدأنا بترويج الفكرة و الجائزة في لواء المزار في محافظة الكرك جنوب الأردن و تحديدا بلدة مؤتة، بعد ذلك أصبح المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة شريكاً استراتيجياً لنا لتطوير الجائزة على مستوى الوطن لتحفيز أرباب العمل على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

وهدفت المبادرة إلى بناء القدرات و رفع مستوى الوعي العام للشركاء و ذوي العلاقة في الخاص حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة حسب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأردني رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ بما فيها توعية الأشخاص ذوي الاعاقه انفسهم و انخراطهم معنا في المبادره خاصه النساء و الفتيات منهن .

و قد أصبحنا اليوم في مؤسسة السرى وسيط ما بين الشركات و ما بين الأشخاص ذوي الاعاقة لغايات التوظيف، حيث قامت ٦ من الشركات التي تعاونت معنا بتوظيف عدد من النساء و الرجال ولكن بسبب عدم تهيئة البيئة التيسيرية و عدم تهئية بيئة العمل لم يستمروا بالعمل إلا أننا استمرينا بالعمل على نشر الوعي وكسب التأييد على نطاق الأردن ليصبح أكثر إدماجا للأشخاص ذوي الإعاقة.

و هذا يقودنا الان الى مرحلة مفصليه وهي ضرورة تحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لفرص العمل في مؤته وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة و إمكانية وصولهم إلى بيئة عمل خالية من العوائق المادية و الحواجز السلوكية.

عدم توفر فرص عمل و بيئة تيسيرية لعمل الأشخاص ذوي الإعاقة ولا سيما النساء

رغم صدور قانون الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠ لعام ٢٠١٧ والذي حدد كوتا لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وفرض غرامة مالية على المؤسسة غير المحققة لهذه الكوتا، إلا انه ما زالت الفرص محدودة وبالأخص في المحافظات وتتضاءل هذه الفرص أكثر أمام الفتيات ذوات الإعاقة.

تسعى المبادرة العمل على تفعيل القانون والزام ارباب العمل على تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة من (ذكور واناث) في محافظة الكرك خاصة أنها تضم كبرى الشركات الخاصة.

مقاربة النوع الاجتماعي :

يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة في الأردن من عدم شمولهم في فرص العمل بسبب العديد من العوامل منها عدم وجود بيئة وظيفية مناسبة خاصة البيئة المناسبة لخصوصية الفتيات في المجتمعات المحافظة التي تجعل الاستجابة للتهيئة البيئية حاجة ملحة.

هذا وتتعرض النساء ذوات الإعاقة لدرجة مركبة من التمييز، الأولى لكونهن إناث والثانية لكونهن ذوات إعاقة ويظهر ذلك جليا في النسب المتدنية لتشغيل النساء بشكل عام والنساء ذوات الإعاقة بشكل خاص.

روان الشوابكه

مبادرة "طريق" - مادبا
مؤسسة مادبا بعيون شبابها

اسمي روان الشوابكة، و أنا من سكان مادبا. بعدما انهيت مرحلة الثانوية العامة، لم أتمكن من إكمال دراستي في حينها، إلا أن رغبتي بأن أكون عنصر تغيير في مجتمعي دفعني إلى العمل التطوعي حيث عملت كمتطوعة في مؤسسات شبابية تعمل على خدمة المجتمع.

التطوع جعلني أدرك ان نقطة البداية تكمن في نفسي، في تحدي ظروفي من خلال تطوير ذاتي، كما زرع لدي قناعة بأن التغيير يبدأ بخطوة، و أن الأساس هو عدم الانتظار، بل التحرك و المبادرة لتغيير الوضع القائم نحو الأفضل، لذا كنت من المبادرات مع مجموعة من الصبايا و الشباب في مادبا و أسسنا جمعية (مادبا بعيون شبابها) لنكون نواة تغيير فيما يخص القضايا الشبابية و السياسية في المحافظة. عملت من خلال الجمعية على عدة مشاريع مهمة، و أصبحت سفيرة لدى منظمة الفاو العالمية، كان حافزي و رسالتي دوماً أن فرصاً كبيرة كامنة يمكن العمل عليها في محافظة مادبا، فطبيعتها و جمال مناطقها و أوديتها تخلق فرصاً سياحية و اقتصادية كبيرة، و نحن بحاجة للفت الانتباه اليها، كان ذلك الحافز الذي يحركني للقيام بمبادرات و برامج مجتمعية، كون مناطق لب ومليح تتميز بطبيعة حرجية جميلة لكن طريق الوصول غير معبدة مما يشكل لنا تحدٍ كبير كأهالي أولاً و للسياحة ثانياً حيث كان يحرمنا من الاستمتاع و التنزه فيها، و من تحقيق فرص اقتصادية تتم من خلال الاستثمار بها كوجهة سياحية، لطالما كانت هذه القضية محور اهتمامي، و بعد نقاش طويل قررت و زميلتي هنادي القطيش التحرك و البدء بأول خطوة للعمل على هذه المبادرة، و اطلقنا عليها مبادرة "طريق".

"طريق" مبادرة هدفت إلى العمل على الحشد المجتمعي للضغط على أصحاب القرار لشق طريق يؤدي إلى المناطق الحرجية، في قرية لب و قرية مليح التابعة للواء ذيبان في محافظة مادبا.

و للعمل على تنفيذ الفكرة، أردنا بداية معرفة مدى حاجة و تأييد المجتمع المحلي لهذه المبادرة، فقمنا بعقدعدة لقاءات منزلية مع السيدات في المنطقة، و قمنا بطرح الفكرة في إحدى أنشطة المجلس الشبابي الموازي لمادبا أمام الحضور، من سيدات و رجال، وجدنا دعماً و تأييداً كبيرين للفكرة من مختلف الفئات من أهالي المنطقة. بدأنا بالتواصل مع أصحاب القرار، كان من الصعب في البداية معرفة الجهة المسؤولة: البلدية، مديرية الزراعة، أم مديرية الأشغال العامة؟! قمنا بطرق جميع الأبواب و التواصل مع رئيس البلدية و مدير القضاء و مدير الزراعة و المراكز الشبابية و المجالس المحلية و أعضاء اللامركزية، مما زاد معرفتنا بصلاحيات كل جهة، و مدى الامكانيات المتاحة لدعم مطالبنا الى أن توصلنا لنتيجة مفادها أن فتح الطريق المطلوبة يقع ضمن اختصاص وزارة الزراعة (مديرية الغابات)، بدأنا بالضغط على مديرية الزراعة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي و الحشد المجتمعي و العرائض و الإعلام، و ركزنا على استخدام المصطلحات الحقوقية، فنحن نطالب بحق الترفيه لأهالي المنطقة بدون مِنة من أحد.

في نفس الوقت، استمرت متابعتنا مع البلدية و التي كانت داعمة لمطالبنا منذ البداية، بهدف إستملاك أرض او إستئجار أرض لمدة ١٠ سنوات لتحويلها إلى حديقة، تواصلت البلدية مع وزارة البلديات و رئاسة الوزراء لهذه الغاية، و سنستمر بالمتابعة إلى أن يتم إنشاء الحديقة، حيث أننا نعلم أن هناك منحة مقدمة من قبل الديوان الملكي الهاشمي بقيمة ٥٠ الف دينار إلى بلدية لب و مليح لانشاء حديقة ترفيهية تخدم المجتمع المحلي.

خلال هذه الرحلة، تعلمنا الكثير أنا وزميلتي اللواتي عملن على المبادرة، شعرنا بمعنى المسؤولية المجتمعية، و زادت قدرتنا على التعبير و التواصل مع مختلف الفئات، و كما تقول زميلتي هنادي القطيش: "تعلمنا الصبر و عدم الوقوف و الاستسلام أمام أي تحدٍ"، و على مستوى جمعيتنا، زادت ثقة أهالي المنطقة و أصحاب القرار بالجمعية، و أصبح هناك إقبال أكبر من السيدات في المنطقة للتواصل و العمل مع الجمعية لإيمانهن بمنهجية عملها و مصداقيتها خلال تنفيذ مبادرة" طريق".

سنستمر بالعمل إلى أن يتم تخصيص أرض من وزارة الزراعة لتنفيذ المبادرة، و مخصصات لتعبيد الطريق إلى المناطق الحرجية، لكن بلا شك الخبرات التي اكتسبناها و تجربة أهالي المنطقة في كسب التأييد لمطالبهم هي بحد ذاته نجاح يحتذى به.

تتميز منطقة لب و مليح بجمال طبيعتها و بوجود مناطق حرجية جميلة، إلا أن الطرق المؤدية لهذه المناطق غير معبدة، مما يقلل من الفرص الاقتصادية التي قد تأتي من تنشيط السياحة و يحرم الأهالي من حقهم بالاستمتاع و التنزه داخل المحافظة.

تسعى مبادرة "طريق" إلى تهيئة الطرق المؤدية إلى المناطق الحرجية داخل قريتي لب و مليح حتى تتمكن السيدات و الأطفال و الرجال من ممارسة حقهم في الراحة و الاستمتاع في أوقات الفراغ.

ماذا يعني هذا للنساء

على الرغم من وجود العديد من الأماكن في المناطق المستهدفة في مادبا و التي يمكن أن تخلق مساحات ترفيهية للفتيات و النساء، الا أن المشكلة تكمن في عدم توفر طرق معبدة.

أعربت النساء عن أملهن في الوصول إلى هذه الأماكن بسهولة لأنه سيسهم في خلق فرص عمل لهن من خلال تسويق منتجاتهن المنزلية، أو المشاركة في الأنشطة الترفيهية للاستمتاع بها مع عائلاتهم.

فاتن أبو رمان

مبادرة "حوارنا سر نجاحنا" - السلط
جمعية موسى الساكت

أنا فاتن أبو رمان، من محافظة البلقاء، درست الهندسة الزراعية، تخرجت قبل ١٥ سنة و لم أحظ بفرصة للعمل في مجال تخصصي، مما دفعني للإنطلاق نحو العمل التطوعي و المجتمعي. إكتشفت روعة العمل المجتمعي و أهمية خدمة الآخرين، و الأهم أنني شعرت بقيمة رسم الإبتسامة على وجوه السيدات و الأطفال. تطوعت بعدة مشاريع تعنى باللاجئين السوريين الأطفال و الشباب، أصبح لدي قاعدة إجتماعية واسعة، و صديقات من كافة المناطق، تمكنت من العمل في جمعية "موسى الساكت للتنمية"، منسقة للعديد من المشاريع و المبادرات المجتمعية، جعلتني التجربة أؤمن بأهمية التنظيم المجتمعي و بأن التغيير يبدأ بخطوة.

كأم لأربعة أطفال، كانت و لا زالت قضية التنمر و العنف المدرسي مصدر قلق لي و للعديد من الأهالي، كثيرة هي القصص التي نسمعها عن مشاكل العنف و التنمر، إنشغلت بالتفكير بها و جعلتني أشعر بألم الأهل الذين لا يستطيعون فعل أي شيء حيال الموضوع.

أحياناً أشعر بعدم وجود تواصل كافٍ مع المعلمات و المعلمين لاسيما في مدارس الذكور، و بالتالي فإن فرصة التعاون معهم لمعرفة ما اذا كان أحد الأطفال يتعرض للتنمر أو العنف تكون قليلة، حتى أن الكثير من الأبناء يرفضون أن تأتي أمهاتهم للسؤال عن أدائهم في اجتماعات الأهالي بسبب ثقافة العيب المنتشرة. وكنت دوما أتساءل، أين مجالس أولياء الأمور؟ لماذا لانفعّل هذه المجالس؟ و كشخص اعتاد على التطوع و اخذ زمام المبادرة، قررت ان أقوم بحملة مجتمعية حول تفعيل دور مجالس أولياء الأمور.

بدأت مع زميلتي هبة الوزني بطرح فكرة تفعيل دور مجالس أولياء الأمور على السيدات في منطقتنا، و قمنا باجتماعات و زيارات منزلية مع أهالي المنطقة للاستماع إلى آرائهم، وجدنا أن موضوع العنف و التنمر في المدارس من أكثر ما يقلقهم، وخاصة انه آخذ في الازدياد، حيث أن ظاهرة التنمر في المدارس قضية تؤثر على العديد من الطلاب و الطالبات في عمر المراهقة، و هي ذات صلة وثيقة بالنوع الاجتماعي و مفهومي الذكورة و الأنوثة، و تشكل الهوية الجندرية بالأخص عند الذكور، نجدها من خلال التصرفات التي يقوم بها الشاب لتعزيز و إظهار "رجولته" المرتبطة بالسيطرة و العنف و إظهار القوة، هذا التأييد الذي وجدناه من الأهالي دفعنا للمضي قدما في المبادرة التي أسميناها "حوارنا سر نجاحنا" و بدعم من شبكة أنهر و هيفوس.

قمنا بالتواصل مع مجموعة من مدراء المدارس لنحصل على تأييدهم للفكرة، واجهنا بعض التردد و الممانعة في البداية ولا سيما في مدارس الذكور، إلا أننا نجحنا في إقناعهم،باشرنا في الإجراءات و المخاطبات الرسمية اللازمة مع مديرية التربية و التعليم للحصول على الموافقة الخطية لتنفيذ المبادرة فقمنا بالتواصل المباشر مع مدير التربية و التعليم في البلقاء و منسق مجلس التطوير التربوي و رئيسة قسم الإرشاد، و حصلنا على الموافقات اللازمة و الدعم اللازم، في نفس الوقت شكلنا لجنة تنسيقية، و نفذنا جلسات للنقاش مع الأهل و المعلمين و الطلاب، كما تم تطوير مادة تدريبية منبثقة عن أهم المشاكل التي تم جمعها من خلال الجلسات، والتي تؤكد على أهمية الحوار كبديل للعقاب التربوي لحل المشكلات، و التعامل مع قضايا الطلبة، و أهمية المبادرات و الأنشطة لتفريغ طاقات الطلبة، و انطلقنا بالتركيز على دمج جميع الاطراف المعنيه بالتعليم (أولياء الأمور، المدراء، المشرفين، القيادين في المجتمع، المعلمين، مجالس التطوير التربوي) بالحوار لتقريب وجهات النظر بين الأبناء و أهاليهم من جهة و بين المعلمين و طلابهم من جهة أخرى، للمساهمة في التصدي للعنف و كيفية التعامل السليم مع هذه الظاهرة مع جميع المعنيين خاصة الطلبة، و تفعيل دور مجالس أولياء لمتابعة القضية.

حققنا نجاحاً كبيراً، جعل مديرية التربية و التعليم تعرض المبادرة على صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي، و تعاونت مع الجمعية لتنفيذ مبادرة أخرى، للسمعة الطيبة التي اكتسبتها الجمعية خلال التنفيذ، أصبح هناك تواصل مباشر بين الأهالي والمدرسة، وأصبح الأهالي يشعرون أنهم جزء من هذه المنظومة، زادت ثقة أهالي المنطقة بالمدرسة و المعلمين، أصبح هناك مرشد متنقل للمدارس التي لا يتوفر فيها مرشد تربوي، من مهامه التوعية و التوجيه و الحد من العنف بين الطلبة من خلال البرامج الإرشادية التي تقدم في المدرسة، و إتباع الإجراءات الوقائية و العلاجية لمعالجة المشاكل الطلابية بالتعاون الوثيق بين البيت و المدرسة و مجالس الطلبة.

هذه التجربة مهمة جدا لي، كنت اتجنب مواجهة العقبات التي تواجهني بحياتي، نادراً ما كنت أواجه زملائي أو أهلي أو حتى أطفالي برأيي المغاير، لكن هذه المبادرة و منهجية العمل التي اتبعناها و التي تضمنت إشراك جميع الفئات و أخذ رأيهم، جعلتني أدرك، أنني كنت أجلد ذاتي، و بدأت أتساءل، لماذا لا أعترض عندما لا يعجبني شيئاً ما؟ لماذا لا أحاول أن اعترض و ان اقول لا؟ وأذكر نفسي بهذا دائماً،أحاول ان لا أستسلم ابداً مهما واجهت من صعوبات بل أجدها فرصة لإيجاد بديل أفضل، حتى داخل البيت، لاحظ الجميع حولي التغيير، و أصبحت أسمع بعض التعليقات مثل "قويانة"، "متغيرة"، لكني لم اعد أكترث و ازاد إيماني بنفسي، و بقدرتي على الدفاع عن ذاتي و عن قناعاتي حتى لو لم تناسب غيري".

غياب مجالس أولياء الأمور في ظل انتشار التنمر و العنف المدرسي يسبب قلق للأهالي

كيف يرتبط ذلك بالنوع الاجتماعي؟

ظاهرة العنف و التنمر في المدارس قضية مفصلية توثر على العديد من الطلاب و الطالبات في عمر المراهقة، و ذات صلة وثيقة بالنوع الاجتماعي و كيفية تشكيل الهوية الجندرية، بالأخص لدى الذكور.
تدعو هذه المبادرة إلى تفعيل دور مجالس أولياء الأمور و يشمل ذلك الآباء و الأمهات لتعزيز أدوارهم في الحد من ظاهرة العنف و التنمر.

سامية البلعوس

مبادرة "إيد بإيد نحمي الأم والوليد" - الزرقاء
جمعية سيدات الأزرق التعاونية

أنا سامية سعود البلعوس من قضاء الأزرق، ناشطة مجتمعية، أسعى من خلال شغفي و عملي كرئيسة لجمعية سيدات الأزرق التعاونية إلى صنع تغيير حقيقي في حياة النساء من حولي و في مجتمعي، حاولت دوما أن أكون أذناً صاغية لمطالب أهالي منطقتي، و أن افعل ما بوسعي لأكون جزءاً من الحل، فخلال فترة اللجوء السوري، تطوعت لتدريب العديد من النساء السوريات على بعض الحرف ليتمكنوا من تأمين قوتهن اليومي، و لم أنتظر أي مقابل، فأنا أؤمن بالمسؤولية الفردية و قدرة كل شخص فينا أن يكون بذرة خير.

من أكثر القضايا التي كانت و لا زالت تؤرقني في قضاء الأزرق عدم توفر قسم ولادة في المنطقة، فلا زلت أذكر قصص النساء اللاتي فقدن أجنتهن على الطريق و هُنَ يحاوِلن الوصول لأقرب مركز ولادة، و لا زلت أرى الخوف في عيونهن و على وجوه الحوامل من أن يحين وقت الولادة خلال ساعات الليل و هُنَّ لا يمتلكن سيارات خاصة، و الخوف من أن يتأذين هُنَ و أجِنتَهِن على الطريق الطويل من بيوتِهن لأقرب مركز ولادة، ذلك الخوف كان يمتد لقلبي و أشعر بمسؤولية تجاههن و اتجاه نفسي و اتجاه كل أم في المنطقة، فقررت أن أبادر لإيجاد حل لهذه القضية.

قمت بالعمل مع سيدات قياديات من المنطقة لتنفيذ مبادرة مجتمعية بدعم من مؤسسة أنهُر و هيفوس، حيث بدأنا حملةً لِحَشد المجتمعي و كسب التأييد للمطالبة بإنشاء قسم ولادة في الأزرق، فقد أردنا التأكيد على الحق في الرعاية الصحية المناسبة و خاصة للسيدة الحامل و جنينها و حماية حقِهن في الحياة و عدم جعلهن عرضة للوفاة. بدايةً قمنا بجمع المعلومات حول عدد حالات الولادة في المنطقة بشكل عام و عدد حالات الولادة التي تحدث في الطريق قبل الوصول إلى أقرب مستشفى في المحافظة، و حالات الوفيات عند الولادة للأم أو الطفل من جراء صعوبة الوصول أو تأخره، كما عن عدد الإعاقات و الأضرار التي ربما تلحق بالأم أو الطفل، ليكون مطلبنا مبني على بينة و اطلاع. تواصلنا مع أهالي المنطقة ليكون لنا قاعدة شعبية تدعم مطالبنا، و قمنا بالتوقيع على عريضة من ٢٨٠ شخصاً، كما و تم تنظيم مجموعة من جلسات حشد منزلية للتواصل مع سيدات القضاء و حشد جهودهن لمناصرة الحملة، كما قمنا بالتشبيك مع بعض المسؤولين و أصحاب القرار حيث تواصلنا مع نائب القضاء، مع أعضاء اللامركزية، أعضاء المجلس البلدي و رئيس البلدية و تواصلنا إلى وزير الصحة الذي وعد أن يخصص ميزانية لإنشاء مستشفى تضم قسم ولادة في القضاء، و ما زلنا نتابع الموضوع حتى يصدر قرار مكتوب يؤكد هذا الوعد.

خلال هذه الرحلة من المناصرة و كسب التأييد و الحشد المجتمعي و التواصل مع المسؤولين، تعلمنا نحن كفريق الكثير:

أولا : انتشر بيننا المفهوم الحقوقي، لأننا أدركنا أننا نطالب بحق شرعي و ليس فضل أو منة من أي مسؤول فاختلفت اللغة التي نستخدمها و أصبح فريقنا يعمل بشغف و بتعاون كبير و بتنا مضرباً للمثل كجمعية، و أصبح من لديه أي مطلب حقوقي، يطرق باب جمعيتنا المفتوح دوما لكافة أهالي القضاء، فتشكلت لدينا قاعدة شعبية و ثقة كبيرة من الأهالي لما رأوه من عزيمة و إصرار لدينا على إكمال المشوار.

ثانياً : ساهمت مبادرتنا بكسر ثقافة العيب حول الاختلاط، ففريقنا كان يضم شباباً و فتيات من مختلف الطوائف في الأزرق، و كانوا يعملون معاً بروح الفريق الواحد، يجمعهم الاحترام و التقدير و الهدف المشترك.

ثالثاً : على الصعيد الشخصي، أمدتني هذه المبادرة بمهارات قيادية أساسية، كترتيب الأولويات، معرفة كيف أبدأ و من أين أبدأ بتنفيذ أي فكرة، كما صار لدي القدرة على قيادة فريق لتحقيق هدف مشترك، و أمدني بالعزيمة و الإصرار لعمل ما فيه فائدة لمجتمعي.

و اليوم وبعد سنة كاملة من العمل الدؤوب، حصلنا على قرار بتخصيص ميزانية لإنشاء مركز ولادة في الأزرق كما أخذت الجهات المعنية دونم أرض من خزينة الدولة لهذا الغرض، و سنبقى مستمرين بمطالبنا و بإيصال صوت أهالي المنطقة إلى أن نرى هذا الحلم واقعاً و كما يقول المثل "ما بضيع حق وراه مطالب".

من حق السيدات الحوامل توفير مركز ولادة لهن يضمن سلامتهن و أجنتهن، ففي قضاء الأزرق لا يوجد مركز ولادة ضمن المنطقة، مما يضطر السيدات الحوامل الذهاب الى إحدى مراكز الولادة في محافظة الزرقاء البعيدة و هذا يعرض حياتهن و حياة أجنتهن للخطر. كما أن عدم امتلاك الأهالي لسيارات خاصة يزيد الخطر على السيدات و يجعل المخاض أمراً خطراً.

ماذا يعني هذا للنساء

عدم توفر مركز ولادة داخل القضاء يعرض حياتهن و أطفالهن للخطر

سوزان صوالحة

مبادرة "عروس الشمال و نورها حرثا" - اربد
جمعية صندوق الزواج الخيرية

اسمي سوزان، من محافظة إربد، كنت فتاة عادية في المجتمع حتى خضت تجربة العمل التطوعي لأول مرة. كانت مرحلة فاصلة في حياتي، شجعتني أن أكون إنسانة مختلفة، إنسانة تسعى لرفع الوعي حول الواقع الثقافي و الاجتماعي، أسعى للتغيير الإيجابي و ترك بصمة خير في المجتمع، و منذ ذلك الوقت، لم أتوقف، انخرطت في العديد من البرامج التدريبية و ورشات العمل و المبادرات المجتمعية.

المشاركة في الدورات التدريبية كانت معظمها تعقد في عمان و تمتد لآخر النهار، كان يتطلب ذلك مني التنقل في أوقات متأخرة، و كثيرا ما كنت أصل لإربد بعد غروب الشمس ولاسيما في فصل الشتاء. كنت أمشي عدة كيلومترات لمنزلي، كان يقلقني و أهلي عدم توفر إنارة في الشوارع ، كنت أعلم أن ذلك يشكل عائقاً أمام العديد من الفتيات للاستفادة من فرص مشابهة أو حتى التنقل بعد غروب الشمس للتنزه.

خلال تطوعي في جمعية الزواج الخيريه في حرثا،كنت ألاحظ أن انارة الشوارع تلعب دورا مهماً في حرية حركة الفتيات و تنقلهن، و قلقهن المستمر لمغادرة الجمعية قبل الغروب لعدم توفر إنارة، حتى ان منطقة الملعب الرئيسية لا يتوفر فيها إنارة مما يجعلها خالية من الأهالي و الأطفال.

فكرت بأن من واجبي التحرك للمطالبة بإضاءة هذه الشوارع، تواصلت مع اثنتين من زميلاتي، زهرة العبيدات و تمام العزام، للعمل على ايجاد حلَ لمشكلة الإنارة في قرية حرثا.

تقع قرية حرثا في شمال الأردن و تعني العسكر أو المعسكر، و تتبع تنظيمياً للواء بني كنانة في محافظة اربد، و تقع ضمن مسؤولية بلدية الكفارات مع عدة قرى وهي كفرسوم و الرفيد و يبلا و حبراص و عقربا و تبعد عن مدينة إربد ١٨ كم، كذلك تقع على الحدود الاردنية السورية.

تعاني القرية من نقص في البنية التحية و عدم وجود صيانة دورية للخدمات و البنى التحتية للمنطقة، الشوارع غير مضاءة مما يعرض الاهالي و السكان الى مخاطر تحد من قدرتهم على التحرك و الاستفادة من المرافق الحيوية في القرية كالتنزه و استخدام الملاعب في أوقات متأخره.

بدايةً تواصلنا مع مجموعة من سيدات المنطقة للتأكد من مدى حاجتهن و دعمهن لفكرة المبادرة، وجدنا أن إنارة الشوارع العامة و اضاءة الملاعب في القرية حاجة أساسية للنساء لتمكينهن من ممارسة حياتهن بشكل طبيعي، تحمسن للعمل معنا، بدأنا بالحشد المجتمعي و كسب التأييد و الدعم و المناصرة من أهالي المنطقة كذلك قمنا بالتشبيك مع أصحاب القرار كرئيس بلدية الكفارات، و رئيس المجلس المحلي في حرثا، و عضو اللامركزية و متصرف لواء بني كنانة، لم يكن لدينا فهم كافي لصلاحيات كل جهة، ساعدتنا هذه المبادرة على تعميق فهمنا لصلاحيات البلدية و مجلس المحافظة و اللامركزية، و معرفة التقاطعات بينهم، تمكنا في النهاية من إقناع البلدية بإضاءة الشارع والملعب.

لقد غيرت هذه المبادرة من دورنا في المجتمع كجمعية، حيث تحولنا من جمعية خيرية تتلقى و توزع المساعدات الانسانية إلى جمعية تنموية، تعقد تدريبات و جلسات توعوية تراعي النوع الاجتماعي، و تعمل على الحشد المجتمعي و كسب التأييد لقضايا تهم المجتمع المحلي ككل و بالأخص النساء، زاد ذلك من ثقة المجتمع المحلي بنا كنساء قياديات و كجمعية، و أصبح لدينا قدرة على مأسسة طريقة العمل التي اتبعناها لتنفيذ المبادرة فنحن اليوم أكثر قدرة على إشراك فريق العمل بكل التفاصيل، تطورت طريقة تعاملنا مع الممول، زادت قدرتنا على التوثيق و كتابة التقارير و التعامل مع المتطوعين، بنينا علاقات و تحالفات مهمة مع جمعيات أخرى في المنطقة.

على الصعيد الشخصي، اكتسبت مهارات جديدة من خلال تنفيذ هذه المبادرة أهمها تخطي العقبات و العراقيل و المضي قدماً نحو الهدف، وكذلك زميلاتي تمام و زهرة، فقد تحدت تمام الأنماط التقليدية للنوع الاجتماعي على مستوى العائلة و المجتمع، حيث قالت "أصبحت أتقبل وجود زوجي بجانبي في أعمال البيت و أصبح هو بالمقابل يساندني في عملي. أتقنت أسلوب الحوار مع الآخرين و قبول آراء الآخرين، فأصبحت استمع لأولادي و أتقبل رأيهم و أصبحت أعطي لبناتي مساحة أمان من خلال السماح لهن بالخروج مع صديقاتهن حتى لو لوقت متأخر قليلا"، أما زهرة عبيدات و هي من القياديات المجتمعيات، تقول "تعلمت من خلال هذه المبادرة أهمية اشراك المرأة و الشباب في التخطيط و التنفيذ في مراحل العمل التنموي، ليتم تنفيذ ما يحتاجه المجتمع المحلي بكافة شرائحه".

و اليوم و بعد عام ونصف من اللقاءات و الجلسات الحوارية و التواصل و التشبيك مع أصحاب القرار، تمكنت مبادرة "عروس الشمال و نورها حرثا" من الضغط على بلدية الكفارات لصيانة و إضاءة ١١٧ وحدة إنارة وتوفير طاقة داخل بلدة حرثا و إنارة الملعبين (الرياضي و البلدي)، كما قامت بلدية الكفارات بإنارة الجزء الجنوبي من الشارع الشرقي بعدد تسع وحدات إنارة و تبقى تسع وحدات إنارة و ثلاثة أعمدة بحاجة إلى تركيب خلال الفترة القادمة كما تم وضع إنارة الجزء الشمالي على خطة البلدية لعام ٢٠٢٠.

عدم توفر إنارة ليلية للشوارع و الملعب الرئيسي في قرية حرثا في إربد

عدم توفر إنارة ليلية للشوارع و الملعب الرئيسي في قرية حرثا كان يجعل التنقل ليلاً أمراً غير آمن للسكان و يحرم أهالي المنطقة من المشي بعد غروب الشمس والتنزه بالملعب بالأخص للنساء و الأطفال.

ماذا يعني هذا للنساء

يؤثر عدم توفر إنارة ليلية للشوارع بشكل كبير على النساء بشكل خاص لأنهن يشعرن بعدم الأمان في المناطق غير المضاءة بصورة أكبر من الرجال و يزداد شعورهن بالخوف من التعرض للتحرش مما يحد من قدرتهن على التنقل والتنزه بغد غروب الشمس.

موزة فريحات

مبادرة "صحتك بتهمنا" - عجلون
جمعية سيدات وادي راجب التعاونية

أنا موزة عزبي فريحات، صحفية و ناشطة مجتمعية من محافظة عجلون، انخراطي في مجال الصحافة حمّلني مسؤولية نشر هموم و قضايا مجتمعي و أبناء منطقتي بشكل خاص. انتخابي عضو في بلدية كفرنجة لثلاث دورات متتالية عزز لدي المسؤولية بالعمل على القضايا و الاحتياجات المجتمعية لمنطقتي، و كنت أسأل نفسي دائماً على مدار السنوات الطويلة التي عملت بها، إلى متى سأبقى متحفزه لتغطية أحداث تخص سكان بلدة راجب الخاصة بالصحه و إلى متى سأبقى أعيش معاناتهم! في كل مره أتذكر فيها قصتي مع الألم و هي قصة أحد جاراتي التي أغمي على ابنها و لم تستطع انقاذه لأن دوام الكوادر الصحية في مركز صحي راجب كان قد انتهى، مما اضطرنا إلى نقل الشاب إلى اقرب مركز صحي آخر، و لكن للأسف كان قد فارق الحياة. أتذكر وقتها حجم الألم الذي عانيت منه، لا زلت مصممه أن توفير الرعاية الصحية في منطقة راجب ليست ترف، و انما حق لازلنا مؤمنين به .

و تعتبر بلدة راجب التابعة لمدينة كفرنجه من المناطق النائيه و البعيده، و التي تعاني من نقص في الخدمات الأساسية، منها الصحية بشكل رئيسي و عدم توفر مركز صحي شامل يلبي احتياجات المواطنين من الخدمات. يوجد حاليا مركز صحي أولي تأسس عام ١٩٧٦ و يقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية، ضمن برنامج القرى الصحية، و المركز الحالي لا يفي بالغرض، كونه يخدم تجمعات سكانية كبيرة في ثغرة زبيد ودبة ام البطم و الخرابة و دحوس وكعب الملول .و تقع ساعات الدوام في المركز في حدودها القصوى من ٣ – ٤ ساعات يومياً، الأمر الذي يضطر سكان بلدة راجب الى الذهاب الى المراكز الصحية في كفرنجه و عجلون وهذا يشكل عبئا عليهم، كون المسافة كبيرة بين راجب و أول مركز صحي في مكان اخر .الى جانب ذلك لا تتوفر في المركز جميع الخدمات الصحية الضرورية، مما يؤدي الى تحويل المراجعين لمستشفى الإيمان الحكومي، حيث أن المركز الحالي ينقصه العديد من الاقسام، و منها المختبر و العديد من المستلزمات الضرورية لخدمة المراجعين .

كل هذا دعاني و عدد من سيدات جمعية وادي راجب التعاونيه و زميلتي القيادية السيدة ناديا العنانزة بتنظيم مبادرة تسعى إلى تنظيم المجتمع و السيدات من حولنا للتأكيد على أهمية الحصول على حقوقنا الصحية و فهم المشكلة كلها من الناس و شرحها و توثيق السياسات المتبعة من قبل الحكومة المتعلقة بالصحة في بلدة راجب و البحث مع الناس عن أفضل الحلول و السياسات البديلة التي من الممكن تبنيها و تطبيقها و الضغط على اصحاب القرار المسؤولين عن المركز الصحي بمنطقة راجب من أجل ذلك.

مبادرة "صحتك بتهمنا" و التي تنفذها الجمعية بالتعاون مع انهر و هيفوس، تتطلب الوقوف على مشاكل القطاع الصحي في بلدة راجب و خصوصاً أن راجب نائية و بعيدة و تعاني من نقص الخدمات الاساسية الصحية.تم عقد عدد من اللقاءات مع سيدات المجتمع و أبناء المجتمع المحلي و القيادات المجتمعية بدايةً لفهم همومهم و أهم مشاكل الخدمات الصحية و مقترحات الحل التي يرونها ملحة.

كانت من أهم اللحظات هي تواصلنا مع السيدات من أهالي المنطقة في جلسات خاصة و أماكن مناسبة لهن، حيث أكدنّ أن الالتزام بساعات الدوام المحددة هو مطلب أساسي لهن جميعاً، و طالبن بالإضافه الى ذلك أن يتم تمديد ساعات العمل إلى الساعه الرابعة .

قمنا بتشكيل لجنة محلية مسانده للحملة، و التقينا مع مدير صحة عجلون و أصحاب القرار من أعضاء مجلس محافظة عجلون، و نواب المنطقة، و مدير مركز صحي راجب، و عدد من الكادر الوظيفي في المركز، للوقوف على السياسات المتبعة الحالية و المخطط لها مستقبلاً خاصه ان وعوداً ببناء مركز صحي شامل في بلدية راجب لا زالت تنتظر التحقيق. و طالبنا في المرحلة الحالية تفعيل الالتزام بساعات الدوام الأساسية و تمديده الى الساعة الرابعة من أجل تخفيف الأعباء على المراجعين و توفير الوقت و الجهد عليهم.

كذلك قمنا بتنفيذ حملة إعلامية لنشر الوعي حول حق المواطن بالحصول على الرعاية الصحية، و حقه بأن يقدم المركز خدماته لفترات اطول. بعد ١٥ لقاء تشاوري مع أهالي المنطقة و مع المسؤولين، قمنا بوضع مجموعة من المطالب و إرسالها الى وزير الصحة من خلال نائب المنطقة و بواسطة مدير صحة عجلون تتضمن مايلي:

- **ضرورة تمديد ساعات الدوام.**
- **تخصيص طبيب عام و طبيب أسنان.**
- **توفير العلاجات الضرورية المزمنة الشهرية حسب احصائية عدد المرضى.**
- **المطالبة بأخذ عينات المختبر حتى وقت متأخر.**
- **تفعيل قسم الطوارئ.**

تم التنسيق مع مجموعة من الصحفيين لمساندة هذه المطالب و نشرها لتشكيل ضغط فاعل على مديرية الصحة للاستجابة لهذه المطالب.

تجدر الاشارة أننا واجهنا خلال التنفيذ، مقاومة من العاملين في المركز الصحي و في المديرية، الا أن الحشد المجتمعي و الحملة الإعلامية ساعدتنا بالضغط أكثر على أصحاب القرار.

هذه التجربة مكنتنا من المضي قدماً مما ولّد لديّ شعوراً بأن دوري كامرأة قيادية مهمة لتحقيق المطالب المشروعة كما أعطتني شعوراً بأني أملك سلطة مثلي كصانع القرار لأني صاحبة حق، ومن حقها إيصال صوتها لصناع القرار، كما زادت هذه المبادرة من قدرتي و مهاراتي في التشبيك مع أصحاب القرار، و من التواصل مع النواب و تفعيل دورهم و مساءلتهم، كما عززت هذه المبادرة لدى السيدة ناديا العنانزة القناعة بأن المطالبة بالحقوق الأساسية هو مسؤولية مجتمعية تتطلب من الشخص المبادرة و عدم الانتظار.

و في لقاءاتنا مع مدير صحة محافظة عجلون أكد للمبادرة أن المديرية على استعداد للتعاون من اجل تلبية هذا المطلب، و سيتم تمديد ساعات الدوام مبدئياً لغاية الساعة الثالثة كما سيتم المتابعة من اجل تمديده لغاية الساعة الرابعة. و اطلع على واقع الخدمات التي يقدمها المركز لسكان البلدة، و استمع لملاحظات العاملين و مطالب السكان.

كما و أكد مدير مركز صحي راجب و عدد من الكادر الوظيفي في المركز أمام ابناء المجتمع المحلي والصحفيين والاعلاميين،اهتمامه في تمديد الدوام في المركز و الوقوف على المطالب التي تتعلق بالقضايا الصحية الملحة.

و تم التأكيد من قبل أهالي المنطقة على ضرورة الاسراع في الوقت نفسه بإقامة مركز صحي شامل ضمن الخطة التنموية للمحافظة و المشروعات و ضرورة تخصيص المبالغ المالية من موازنة المحافظة خلال العام القادم بعد موافقة مجلس المحافظة على ذلك.

اليوم و بعد الجهد الطويل و العمل الدؤوب، أصبحت مديرية الصحة في عجلون و وزارة الصحة على علم بهذه المطالب و على وعي تام بجدية أهالي المنطقة بالاستمرار في المطالبة بحقهم إلى أن تتحقق مطالبهم. أصبح موظفو المركز الصحي أكثر التزاما بأوقات الدوام نتيجة الضغط المجتمعي، كما لا زلنا ننتظر موافقة وزير الصحة على كتاب المطالب الذي تم إرساله من قبل أهالي المنطقة عن طريق نائب المنطقة.

لا يستطيع سكان بلدة راجب و خصوصاً السيدات من التمتع بحقوقهم الصحية اللائقة و الشاملة بسبب ساعات العمل المحدودة في مركز صحي راجب و افتقاره للعديد من الخدمات الأساسية .

ماذا يعني هذا للنساء

خلال مرحلة تحديد الاحتياجات أكدت السيدات في منطقة وادي راجب أن قضية تمديد أوقات دوام المركز الصحي ذات أولوية لهن. كما اكدن ان وجود ازواجهن في الدوام ، يجعل النساء هن اكثر المراجعات مع اولادهن للمركز الصحي ،فعندما تحتاج المرأة إلى الذهاب أو أخذ ابنها / ابنتها إلى المركز الصحي، عليها أن تتأكد من وصولها مبكراً و إلا، لا يتم التعامل معهن لأن ساعات العمل محدودة!

كوثر كريشان

مبادرة "وصلني بأمان" – جرش
الجمعية الأردنية للتنمية البشرية

منذ ٩ سنوات مضت، قمت مع مجموعة من السيدات، بتأسيس الجمعية الأردنية للتنمية البشرية في منطقة سوف – جرش، كان لدي رغبة في خدمة السيدات و أهالي هذه المنطقة التي تعاني من غياب بعض الحقوق الأساسية، و أهمها المواصلات. منذ فترة توقف خط الباص العام بين منطقة البرج و سوف البلد عن المرور في المنطقة، مما اضطرني و العديد من الأهالي إلى الاعتماد على السيارات الخاصة،و هذا ما زاد الأعباء المالية من جهة أو السير لمسافات طويلة أحياناً كثيرة لنستقل الباص، مع العلم أن انتظار الباص عادة يتم في أماكن غير مناسبة، يرافقه شعور بالخوف و القلق من احتمالية التعرض للتحرش خاصةً في ساعات الصباح الباكر والمساء. شكل ذلك عائقاً لي و لغيري من السيدات من التنقل بسلاسة للاستفادة من الفرص المتاحة في العاصمة أو خارج نطاق المنطقة. لذا قررت العمل على مبادرة للحشد المجتمعي نطالب من خلالها إعادة خط الباص العام للمنطقة.

سوف، هي بلدة أردنية تقع في لواء قصبة جَرش في محافظة جَرش، و تَتْبع إدارياً لبلدية جَرش الكبرى، و تُعد ثالث أكبر تجمع سكاني في المحافظة،و تعد منطقة البرج أحد المناطق التابعة لسوف.يصل عدد المناطق غير المخدومة بشكل مباشر في جرش إلى ١٣ قرية، مقابل ٤٠ قرية مخدومة بشكل مباشر، حيث يبلغ عدد خطوط النقل العام ٢٩ خطاً داخلياً من جرش باتجاه القرى، بالإضافة إلى ١٥ تكسي عمومي يعمل على خطوط جرش المختلفة.

لم تستجب الهيئة العامة لوسائل النقل حتى اليوم للمطالبات بتزويد قرى كثيرة بخط باص يخدمها بشكل مباشر.

تجربة الطالبة في جامعة اليرموك بلقيس (٢٣ عاماً): في أحد الأيام خلال توجهها إلى تجمع الباصات في سوف، اضطرت لأخذ سيارة خاصة مع شخص لا تعرفه، و زعم أنه سيقلّ فتيات من ذات المنطقة، لكنه استمر بالقيادة إلى منطقة بعيدة تخلو من السكان، كما تروي بلقيس، ما أثار ذعرها وطلبت منه التوقف لتنزل من السيارة حيث قامت بأخذ سيارة خصوصي من منزلها لخط الباصات الأول ثم عادت لتستقل باصات (سوف – جرش) لتصل الى مجمع جرش. لأن منطقة البرج لا يتوفر فيها أية وسيلة نقل عام و تبعد عن مجمع جرش (القيروان) في مدينة جرش ٨ كم تقريبا .

وللحدّ من تكرار هذه المواقف، قمت بحشد أهالي المنطقة لتوقيع عريضة لمطالبة الجهات المعنية برفد المنطقة بخط باص عمومي لخدمتها، لأن المبادرة انبثقت من معاناة النساء و شعورهن بالخوف و عدم الأمان في كل مرة

يحتجن فيها إلى التنقل. الحملة عملت على كسب تأييد لإرجاع خط الباص، و تم إيصال المطلب إلى مدير هيئة تنظيم النقل البري في جرش محمد علاونة، و النائب هدى العتوم و رئيس بلدية جرش علي قوقزة.

اطلقنا المبادره عام ٢٠١٨، بالتعاون مع نساء و أهالي منطقة البرج الواقعة على بعد ٢ كم من بلدة سوف غرب جرش، مبادرة حملت شعار (وصلني بأمان)، عقب مواجهة النساء للعديد من المخاطر في ظل توقف خط الباص الذي يخدم المنطقة منذ ١٧ عاماً، و الاعتماد على السيارات الخاصة في التنقل.
و اقترحت علينا هيئة النقل أن تتولى الجمعية شراء الباص بينما تزودهم الهيئة بخط، في حين أننا كجمعية لا نملك مبلغ اثني عشر ألف دينار ثمناً للباص، و نرى أن توفير باص خط عام ليخدم المنطقة من واجب هيئة النقل.
قمنا بالتنسيق مع نائب المنطقه العتوم بالتواصل مع مدير هيئة النقل البري في جرش بخصوص مبادرة "وصلني بأمان"،أكدت الهيئة بأن الحل هو أن تقوم شركة الباصات الداخلية في سوف بتزويد المنطقة بباص، أو أن تقوم إحدى الجمعيات أو المؤسسات الأهلية بشراء باص.

ما العمل؟ نفذنا مجموعة من الزيارات المنزلية للتواصل مع النساء و لجمع المعلومات حول مدى تأثر النساء بتوقف خط الباص العام، و من خلال القصص التي سمعناها من النساء و بالأخص حول التحرش التي تعرضت له بعضهن و شعورهن بالخوف و عدم الأمان في كل مرة تحتاج فيها المرأة إلى التنقل، بالإضافة إلى أهميته للشباب أيضا، فالنوع الاجتماعي يبحث في حاجات الذكور و الإناث، كما تم تحديد أولوية أخرى لأهالي المنطقة،و هي ضرورة وجود مركز صحي شامل يخدم منطقة أهل البرج كون المركز الموجود لا تتوفر فيه الخدمات الصحية الكافية لأهالي المنطقة، و غير ملائم كبنية تحتية، تم العمل على هذه القضية بشكل منفصل،أدركنا ضرورة القيام بحملة لكسب التأييد و الضغط على صاحب القرار لإعادة خط الباص، تواصلنا مع مدير البلدية و النواب و المحافظ و قمنا بتكرار بعض هذه الزيارات عدة مرات لتصبح على جدول أولويات صاحب القرار، في الوقت ذاته، نفذنا عدة تدريبات و لقاءات مع الشباب و الشابات في المنطقة لتوعيتهم و كسب تأييدهم حول القضية. أثمرت هذه اللقاءات على حصولنا على الدعم و الثقة من المجتمع المحلي من فئات مختلفة من الشباب و النساء و الرجال، و بناء تحالفات مع وجهاء المنطقة و جمعيات أخرى منها جمعية النور المبين للتنمية الاجتماعية،حيث لعبت دوراً مهماً بالتواصل مع أهالي المنطقة و الوجهاء و البلدية و النواب.

نجاحنا تلخص بقدرتنا على إيصال مطالبنا إلى صناع القرار و قدرتنا على الحشد المجتمعي لإضفاء أهمية على مطالبنا.

اليوم أصبحت القضية مطلباً مهماً لأهالي المنطقة، و نحن ننتظر لقاءاً قريباً مع وزيرالنقل و صدور قرار إعادة الباص الذي لن نكل و لن نتوقف حتى يتحقق.على الصعيد الشخصي، ساهمت هذه المبادرة بتعزيز مهاراتي في القيادة و التأثير و القدرة على الإقناع و بناء الثقة و القدرة كما مكنتني من العمل في التنظيم المجتمعي و القضايا الحقوقية.

توقف خط الباص العام لمنطقة البرج- سوف عن المرور بالمنطقة مما يضطر أهالي المنطقة لاستخدام السيارات الخاصة أو المشي لمسافات بعيدة و انتظار الباص في أماكن غير مجهزة

توقف خط الباص العام لمنطقة البرج- سوف دفع العديد من أهالي المنطقة ولاسيما السيدات إلى الاعتماد على السيارات الخاصة و ما يتبع ذلك من أعباء مالية إضافية أو المسير لمسافات طويلة لأخذ الباص وانتظار الباص في أماكن غير مناسبة وما يرافق ذلك من الشعور بالخوف والقلق من احتمالية التعرض للتحرش ولا سيما في ساعات الصباح المبكر أو بعد غروب الشمس

ماذا يعني هذا للنساء؟

يؤثر نظام النقل مباشرة على النساء لأنهن ببساطة وعلى عكس الرجال لا يمتلكن سيارات خاصة و يلجأن للاعتماد على الرجال في تنقلاتهم. من جهة أخرى، فان السير لمسافات طويلة و الانتظار في أماكن بعيدة عن التجمعات السكنية قد لا يكون عائقا بالنسبة للرجال، ولكنه صعب جداً بالنسبة للنساء لأنه يعرضهن للخوف و القلق من التحرش، و هذا يجعل أي نشاط للنساء و الفتيات يعتمد على مدى قدرتهن على الوصول إلى هذا المكان, و مع وجود نظام نقل سيء فإن فرصهن محدودة للغاية.

لم تتجاوز نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن خلال العقد الماضي ١٨٪، رغم نسبة التعليم المرتفعة بين الإناث، و يرتبط ذلك بعقبات كثيرة تحدّ من انخراطهن في سوق العمل، و يأتي النقل العام على رأس تلك العقبات الرئيسية، بسبب الأثر السلبي الذي يخلفه على حياة النساء و أنشطتهن، إذ يضعهن تحت ضغوط نفسية عالية بسبب عدم فاعليته، ما يؤخرهن عن عملهن و أماكن دراستهن وقد يؤدي إلى انسحابهن من العمل والدراسة. كما تظهر نتائج دراسة (المواصلات من وجهة نظر المرأة المستخدمة للنقل العام)، الصادرة عام ٢٠١٩.

كيف ساهمنا في التغيير
" حصاد النتائج "

" المجتمع المحلي صار يطلب مساعدتنا، إحنا سيدات المبادرة لحل المشاكل المجتمعية "

موزة فريحات من محافظة عجلون

كيف ساهمنا في التغيير - حصاد النتائج

قامت أنهر في عملها بالتركيز بشكل خاص على أن يكون عمل مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالنساء، و القيادات النسائية بشكل تعاوني للتأثير على التنمية السياسية و المجتمعية و التأثير على الآراء ، و فيما يلي أربعة حالات تبين التغيير:

حالة رقم ١ : حشد النساء القياديّات وزيادة وعيهنّ حول حقّهنّ في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحيّة في الأردن

وصف النتائج

خلال العامين ٢٠١٨-٢٠١٩، نجح مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة في تحقيق حشد النساء في محافظة عجلون، ونتج عن ذلك مطالبة بتحسين القطاع الصحّي في منطقة راجب. وأتاح المشروع زيادة عدد النساء القياديّات وجعل صوتهنّ مسموعًا من خلال تشجيع مشاركة سيدّات أخريات محرومات أو مهمّشات ودعم السياسات الصديقة للمرأة، بشكل خاص على صعيد الوصول إلى خدمات الرعاية الصحيّة. واستطاعت النساء من خلال هذه العمليّة التأثير على زملائهنّ الرجال وأفراد المجتمع، وحثّهم على تقبّل ودعم سياسات وإجراءات تستجيب لهمومهنّ مثل توفير خدمات رعاية صحيّة جيّدة.

أمّا الدافع الأساسي لهذا المشروع فكان الإيمان بأنّ النساء اللواتي لا يدركن حقوقهنّ لا يستطعن المطالبة بها. لذا، عمل المشروع على دعم وحشد النساء القياديّات اللواتي استطعن التواصل مع مجموعة من الجهات الفاعلة الأخرى، وبشكل خاص المجموعات النسائيّة.

يوثّق حصاد النتائج الإنجازات الناتجة عن إحدى الأنشطة المنفّذة في إطار مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة. كذلك، يصف ويحلّل مدى اعتماد نجاح المشروع على رفع الوعي حول أهميّة التأثير على السياسات والممارسات والنشاطات والعلاقات من خلال دعم وحشد النساء القياديّات حول ضرورة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحيّة. أخيرًا، تعرض هذه الحالة أهمية التدخّل ومدى مساهمة المشروع في تحقيق نتيجة مُستدامة على صعيد توفير خدمات الرعاية الصحيّة للنساء المحرومات والمهمّشات.

أهميّة التدخّل

تُمارس النساء قيادتهنّ وسلطة اتخاذ القرار في المنزل والمجتمع والوطن؛ بشكل فردي أو جماعي. وبات تحقيق حشد النساء مقبولًا من الناشطات النسويّة والعاملين/ات في مجال التنمية ومنظّمات المجتمع المحلّي والمنظّمات الدوليّة كمبرّر لزيادة دور النساء القيادي، إذ ثمّة أدلة على أنّ وجود النساء كقائدات وصانعات قرار في جميع المستويات له دور حاسم في تعزيز العدالة بين الجنسين والمساواة بين الجنسين؛ بالإضافة إلى تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجميع.

على الجانب الآخر، قد تؤدّي عدم المساواة بين الجنسين إلى مخاطر صحيّة وسلوكيّات صحيّة دون المستوى ونتائج صحيّة متدنّية للنساء والفتيات. ويعود ذلك لعدّة أسباب منها تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية سلبًا على الرفاه الجسدي وإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية المناسبة. كذلك، تساهم الحواجز المؤسّسية والاقتصاديّة والتعليميّة في خفض مستوى معيشة النساء بالمقارنة مع الرجال.
إنّ سكّان منطقة راجب، على الأخصّ النساء، لا يتمتّعون بحقّهم في الوصول إلى رعاية صحيّة لائقة وشاملة بسبب ساعات العمل المحدودة في مركز راجب الصحيّ ونقص العديد من الخدمات الأساسيّة. وطرح عدد من قادة وسكّان المجتمع المحلّي هذه المسألة الصحيّة مرّات

عديدة، ولكن قوبلت مطالبهم بالتجاهل أو التأجيل. في عدّة مناسبات، أعلنت جهات حكومية نيّتها إقامة مركز صحي شامل ضمن خطة تنمية المحافظة؛ لكن لم تُترجم الوعود إلى أفعال.

في إطار مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة، حلّلت القيادات النسائيّة في راجب المشكلة بهدف فهم أسباب تقاعس الهيئات الحكوميّة. من خلال التحقيق في الموضوع، تبيّن أنّ إيصال أصوات النساء ووصولهنّ إلى مراكز القيادة عنصران أساسيّان في عمليّة تمكين النساء لدفع أصحاب القرار إلى الفعل. وبيّنت نتائج التحليل أنّ الهيئات الحكوميّة والجهات الأخرى المعنيّة بتقديم خدمات الرعاية الصحية تستطيع مساعدة النساء على الوصول إلى تلك الخدمات، لكنّها لم تفعل. لمواجهة هذا التقاعس، من الضروري تنظيم النساء كي يشكّلن قوّة ضغط تحثّ على اتخاذ قرارات تضمن حقوقهنّ بشكل أسرع وأشمل وأكثر تمثيلًا. هنا تكمن أهميّة النساء القياديّات وضرورة دعمهنّ في حشد وتشجيع السيّدات الأخريات المحرومات والمهمّشات، إذ يُؤثّر غياب ذلك سلبًا على وصول نساء راجب إلى الخدمات الصحيّة. ولن يكون أي تغيير مُستدام في ظلّ غياب الدور القيادي للنساء، كما لن يُؤدّي إلى مساهمات مُستدامة. ولعبت القيادات النسائيّة في راجب دورًا هامًا في تغيير الأدوار الجندريّة والصور النمطيّة في الإطار المحلّي. كما تمّ إشراك النساء المهمّشات والأكثر تأثّرًا من المشكلة ومساعدتهنّ على فهم وتحديد احتياجاتهنّ ودعمهنّ من خلال التعاون والتمكين بهدف تحقيق مطالبهنّ.

إلى ذلك، استهدف المشروع جميع النساء في راجب، بشكل خاص ربّات البيوت والنساء التي يصعب الوصول إليهنّ والنساء التقليديّات وغير المتعلّمات. وتُعتبر قضيّة حشد ودعم النساء في الوصول بشكل أفضل إلى الخدمات الصحيّة حسّاسة ومعقّدة. كما ترتبط بالقدرة على التعبير عن أفضليّات ومطالب وآراء وإهتمامات النساء للوصول إلى مراكز صنع القرار التي تؤثّر على السلطة العامة أو الخاصة، وتوزيع الموارد بهدف التأثير. وتُعاني النساء الأضعف والأقل حظًا، أي السيّدات اللواتي لا يملكن الموارد الماليّة أو حريّة التنقّل بين المناطق أو النساء اللواتي يُعانين من غياب الدعم الأسري، بشكل أكبر من صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحيّة.

تؤثّر المؤسّسات الاجتماعيّة في راجب وباقي مناطق الأردن على قرارات وخيارات وسلوكيّات المجموعات والمجتمعات والأفراد. كما تتّبع قيود غير رسميّة (العقوبات والمحرمات والعادات والتقاليد وقواعد السلوك) وقيود رسميّة (الدساتير والقوانين وحقوق الملكية). وتعمل المراكز الصحيّة الأوليّة في المناطق الريفيّة حتّى ساعات بعد الظهر، على الرغم من أنّ بنود قانون الصحّة الأردني تنصّ على غير ذلك. كذلك، لا تعرف نساء منطقة راجب الأنظمة الصحيّة الخاصّة بمنطقتهنّ.

المساهمة

أصبحت المبادرة قضيّة رأي عام بعد رفع وعي المجتمع المحلّي والضغط لمعالجة المشكلة بشكل جدّي. وتبّنت قياديّات وادي راجب نهج التوعية الذي يقوده المجتمع المحلي لمعالجة المشكلة. ودعم مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة النساء القياديّات في إشراك مختلف فئات المجتمع، خاصة النساء، لمناقشة المسألة وحشد السيّدات من خلال لقاءات فرديّة وجماعيّة. وتعني التوعية على ضرورة الحصول على الخدمات الصحيّة تغيير طريقة التفكير على صعيد الحكومات ومنظّمات المجتمع المدني وعامة الناس وبشكل أخصّ النساء أنفسهنّ.

كذلك، عمل المشروع على دعم النساء القياديّات كي يتمكنّ من حشد السيّدات الأخريات بهدف إنشاء بيئة مجتمعيّة داعمة لهنّ وتنمية القدوات. وسهّلت الشبكة العربيّة للتربية المدنيّة (أنهر)، وهي شريك أساسي في المشروع، عمليّة اختيار قائدتين من راجب. وبالتعاون مع السيّدتين، نفّذت أنهر حملات توعويّة من خلال عقد دورات تدريبيّة مكثّفة لمناقشة الأدوار الجندريّة والصور النمطيّة بشكل عميق وصريح، ومدى تأثيرها في السياق المحلّي.

وتعني التوعية فهم النساء للإمكانات والقيود التي تُؤثّر على قرار يرتبط برفاهيّتهنّ، منها وصولهنّ إلى خدمات الرعاية الصحيّة. كذلك، يشمل ذلك العمل على الحدّ من سيطرة الصور النمطيّة المرتبطة بالأدوار الجندريّة التي تقلّل من مشاركة النساء بشكل كامل في الحياة الاجتماعيّة والمهنيّة والعامّة؛ والتي تؤدّي إلى حرمانهنّ من حقوقهنّ الكاملة في الوصول إلى الخدمات.

وشدّدت أنهر على ضرورة مشاركة النساء في المراحل الأولى من المشروع. لذا، تمّ تدريب السيّدات على المهارات وتزويدهنّ بالمعرفة اللازمة من أجل قيادة المشروع ونقل ما اكتسبن لمجموعة أساسيّة تتكوّن من ٢٥ امرأة، تمّ توزيعهنّ على مجموعات محليّة. كذلك تم عقد "اجتماعات صباحية" شاركت في كل منها ٢٠ امرأة في مرحلة التخطيط لضمان إعطاء الأولويّة للقضايا المحليّة.
ولم تختصر التوعية على إعلام النساء عن قضايا معيّنة، بل شملت أيضًا تأسيس أرضيّة متينة لتمكين السيّدات من الفعل وفهم أولويّاتهنّ، دون تحديد عمليّة نشر الوعي بجلسات محدّدة. على سبيل المثال، ساهمت مجموعة اللقاءات في جمع بيانات محليّة حسّاسة للنوع الاجتماعي حول القضية المستهدفة من النساء أنفسهنّ، حيث أضفن ملاحظاتهنّ و معاناتهنّ وقصصهنّ. كذلك، شاركت النساء في جميع العمليّات، بالإضافة إلى مجموعة من اللقاءات الاستشاريّة، لضمان أنهنّ ممكّنات كفاية للمساهمة في تحقيق التغيير. في وقت لاحق، تمّ تنفيذ المرحلة الثانية من اللقاءات المنزلية مع النساء لتقييم العمليّة والإنجاز. وقد أدّى المشروع على صعيد حشد ودعم النساء القياديّات إلى النتائج التالية:

- **إدارة النساء لعمليّات التنظيم والتنظيم المشترك والمشاركة في مجموعة إجتماعات المطبخ.**
- **التواصل مع مختلف فئات المجتمع.**
- **توطيد التعاون بين النساء في المجتمع.**
- **المساهمة في حشد وتوعية عامّة الناس حول حقّ النساء في الوصول إلى خدمات مثل الرعاية الصحيّة.**

ويساعد استخدام البراهين في تمتين الفعل ورفع مستوى الوعي. كذلك، نجح المشروع في تغيير عقليّة السكّان المحليّين حول معايير النوع الاجتماعي وأدوار النوع الاجتماعي؛ وأتاح للنساء إثبات قدرتهنّ على القيادة والمشاركة في عمليّة اتخاذ القرارات على الصعيدين المحلّي والوطني.

بعد جهود طويلة وعمل دؤوب ونقاشات عديدة حول أفضل آليّة لتفعيل ساعات عمل المركز الصحّي، أعلنت مديريّة صحّة عجلون أنّ ساعات الدوام في المركز ستكون حتّى الثالثة بعد الظهر، ووعدت أن تمدّدها لتصبح حتّى الرابعة من بعد الظهر في المستقبل. كذلك، بات سكّان راجب، خاصّة النساء، على علم بتنظيم ومسؤوليات السلطة في منطقتهم، وباتوا يتابعون هذه الآلية وساعات الدوام، ويُدركون أنّهم يستطيعون التأثير عليها. بالإضافة إلى ذلك، أصبح السكّان يُشدّدون على ضرورة التمتّع التام بحقوقهم الصحيّة من خلال إنشاء مركز صحي شامل ضمن الخطّة التنمويّة للمحافظة.

حالة رقم ٢ : جهود المناصرة المحلية وسيلة للمضي قدمًا لتحقيق المساواة بين الجنسين

وصف النتائج

بين ٢٠١٨-٢٠١٩، نجحت الشبكة العربيّة للتربية المدنيّة (أنهر) ضمن مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة في تأهيل النساء القياديّات ليصبحن مناصرات للقضايا الصحيّة في راجب بمحافظة عجلون. وضغطت السيّدات على السلطات المحليّة لإعطاء تلك المسألة الأولويّة من خلال اعتماد نهج المناصرة الذي يقوده المجتمع المحلّي عبر استخدام وسائل الإعلام ولجان المجتمع المحلّي والاجتماعات التشاوريّة كأدوات فعّالة لمساءلة أصحاب القرار.

أهميّة التدخّل

لا يستطيع سكّان راجب، خاصّة النساء، التمتّع بحقوقهم الصحيّة بشكل شامل بسبب تحديد ساعات عمل مركز راجب الصحّي وعدم توفير العديد من الخدمات الأساسيّة. وتُعتبر قرية راجب في عجلون، التابعة لمدينة كفرنجة، منطقة نائية تُعاني من نقص في الخدمات الأساسيّة، منها الصحيّة، وغياب مركز صحّي شامل يستجيب لحاجات المواطنين الصحيّة. أُسّس المركز الصحّي في العام ١٩٧٦ ويُقدّم خدمات الرعاية الصحيّة الأوّليّة فقط، ويخدم ٥ قرى مجاورة. لسوء الحظّ، يعمل المركز أقلّ من ٤ ساعات يوميًا، ما يُجبر سكّان راجب إلى الذهاب إلى مراكز صحيّة بعيدة في كفرنجة وعجلون. وطرح المجتمع المحلي وصانعي القرار المحليّين هذه المسألة مرّات عدّة. لكن أُجّل البحث بمطالبهم بحجّة أنّ الحكومة تسعى إلى تأسيس مركز صحّي شامل في إطار الخطّة التنمويّة الخاصّة بالمنطقة.

ويُعتبر هذا المطلب ملحّ لسكّان راجب، حيث يتمّ مناقشته في جميع التجمّعات والمناسبات الاجتماعيّة. وأدّى حرمان المواطنون والمواطنات من حقوقهم/نّ الصحيّة الشاملة إلى هيمنة الإحباط وخيبة الأمل، ما أثّر سلبًا على العلاقات مع صانعي القرار التي اتّصفت بانعدام الثقة. وتتفاقم المشكلة أيضًا نتيجة عدم وعي المواطنين/ات بحقوقهم/نّ الأساسيّة وحقّهم/نّ في المساءلة الاجتماعيّة. نتيجة ذلك، لم يستخدم المجتمع المحلّي في راجب سلطته في مساءلة صانعي القرار.

واعتمدت سيّدتين قياديّتين في راجب مقاربة المناصرة تحت قيادة المجتمع المحلّي لمعالجة المسألة. كما شجّعتا الناس، خاصّة النساء، على مناقشة المشكلة وحشد سيّدات أخريات من خلال عقد اجتماعات فرديّة وجماعيّة. بعد تحديد المشكلة، بات سهل على القياديّات حصر الحلفاء، ووضع قائمة بأسماء صانعي القرار الأساسيّين وأصحاب المصلحة الذين قد يُساعدونهنّ على تحقيق هدفهنّ.

إلى ذلك، من أهمّ دعّامات مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة إجراء جلسات تقييم دوريّة مع المستفيدين تهدف إلى خلق فرص للتحسين والتقدير لصانعي التغيير. وركّز التقييم على ثلاثة مستويات هي: المستوى الفردي للنساء القياديّات ومستوى المستفيدين ومستوى صانعي القرار.

المساهمة

أقامت أنهر في إطار مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة مجموعة تدريبات لدعم النساء القياديّات وتزويدهنّ بالمعرفة الضروريّة لقيادة التغيير في مجتمعاتهنّ الخاصّة. وأثارت امرأتان قياديّتان من راجب اختارتهما أنهر هذه القضيّة خلال ورشات عمل مكثّفة نوقشت خلالها الأدوار الجندريّة والمعايير الجندريّة في السياق المحلّي وحُدّدت من خلالها احتياجات المجتمع ومشكلاته وأولوياته التي تؤثّر بشكل خاص على النساء. ثمّ حدّدت النساء المشكلة الصحيّة وتعلّمن كيفيّة استخدام أدوات التخطيط والتحليل لمساعدتهنّ على تنظيم مجتمعاتهنّ. كما استخدمت النساء الخرائط التكتيكيّة وتحديد أنماط الحلفاء لتحليل أصحاب المصلحة واختيار المسار والتكتيكات اللازمة للتغيير من أجل وضع خطتهنّ موضع التنفيذ. كذلك، تعرّفت النساء على أساليب التنظيم المجتمعي، وخطّطن لاستخدامها لاستهداف جميع السيّدات في راجب.

ومن ضمن مقاربة أنهر في التعلّم عن طريق التجربة، حشدت النساء مجتمعهنّ المحلّي ونجحن في خلق دعم شعبي للمطالبة بتمديد ساعات دوام المركز الطبي في راجب. كما استخدمن القانون الأردني كمرجع تشريعي لهنّ أمام أصحاب المصلحة. ودعم الاستخدام المناسب لأساليب المناصرة في جهود المناصرة المحلية. واستخدمت النساء ٣ تقنيّات أساسيّة خلال الحشد لمسألة الصحّة وهي: وكالات الإعلام المحلية واللجان المجتمعية والاجتماعات التشاورية.

إلى ذلك، لعبت وسائل الإعلام دورًا في الحشد، بشكل خاص لأن النساء القياديّات يعملن أيضًا في مجال الإعلام ويجدن استخدامه كأداة على صعيد المجتمع. أما لجنة المجتمع المحلّي فتتكوّن من نساء قياديّات وقادة مجتمع وصحافيّين؛ وتأسّست بهدف فهم موقف الحكومة وذكر المطالب الصحيّة للنساء المحليّات ومناقشة أفضل سياسة بديلة لحلّ هذه المشكلة في المستقبل القريب والضغط على صانعي القرار في مركز راجب الصحّي.

ودعمت الاجتماعات التشاوريّة مع البرلمانيّين وأعضاء مجلس اللامركزيّة وأعضاء مجلس البلديّة ومدير مديريّة الصحّة في عجلون موقف السيّدات؛ كما أثبتت فعاليّتها كأداة إذ ساهمت في بناء قدرات النساء المحليّات في التفاوض والحوار، ما سيؤدّي إلى تفعيل دورهنّ في المساهمة في تطوير الخطط المحليّة.

كذلك، سمح التقييم في تحليل نجاحات وإخفاقات النساء في إطار جهود المناصرة التي يقودها المجتمع المحلّي. ومن أجل تقييم الرحلة بأكملها، استخدمت أنهر أدوات قياس مختلفة قُسّمت على ثلاثة مستويات: المستوى الفردي للنساء القياديّات ومستوى المستفيدين ومستوى إدماج صانعي القرار.

كما اعتمدت وسائل مختلفة لتقييم كفاءة التعلّم من خلال الممارسة. بالاضافة إلى ذلك، أُجري تقييم منتصف المدة للمبادرة وتوثيق أهم تغيير حدث على المستوى الشخصي للقيادات النسائية. أمّا على صعيد المستفيدات، فأقيمت الجولة الثانية من اللقاءات المنزلية لتقييم مدى تأثير التغيير عليهنّ وشعورهنّ حيال مساهمتهنّ في حلّ إحدى أهمّ القضايا في راجب.

كما أقامت أنهر بالتعاون مع النساء القياديّات ندوات محلية مع صانعي القرار الذين شاركوا في المبادرة من أجل قياس فعاليّة المناصرة على المستويات العليا. وهدفت هذه الندوات بشكل أساسي إلى توثيق تطوّر المبادرة ودمج النتائج لصياغة ورقة سياسة محلية تشاركيّة تركّز على آلية صنع القرار على المستوى المحلي، وبمشاركته. بالإضافة إلى ذلك، حلّلت ورقة السياسة المقاربة والممارسات التي اتّبعتها النساء القياديّات خلال تنفيذ المبادرة بهدف تقييم قدرة المواطنين، خاصّة النساء، على لعب أدوار قياديّة في عمليّة صنع القرار على المستوى المحلّي، وتغذية قانون اللامركزيّة وتقييم فعاليّته.

وشكّل تعاون صانعي القرار وقادة المجتمع المحلّي في الندوات برهان على التغيير الفريد الذي وصلنا إليه. كما بيّنت النساء قدرتهنّ على القيادة والمشاركة في عمليّة صنع القرار محليًا ووطنيًا.

اليوم، وبعد جهد دؤوب وعمل جدّي للوصول إلى أفضل آليّة لتفعيل ساعات الدوام في المركز الصحّي، أعلنت مديريّة صحّة عجلون أنّ ساعات العمل ستكون حتّى الثالثة من بعد الظهر، ووعدت أن تُمدّدها للساعة الرابعة في المستقبل. كما أصبح موظّفو المركز الصحّي أكثر التزامًا بدوامهم نتيجة الضغط المجتمعي ورقابة الناس. كذلك، بُعثت رسالة رسميّة باسم المبادرة من المواطنين إلى وزير الصحّة عبر نائب عن المنطقة تضمّنت جميع المطالب الصحيّة، كما تمّ تسليط الضوء على ضرورة تسريع إنشاء مركز صحّي شامل في إطار الخطّة التنمويّة للمحافظة، وتخصيص مبالغ معيّنة من ميزانيّة المحافظة للعام المقبل لهذا الغرض.

حالة رقم ٣ : شبكة من النساء المحليات للدعوة إلى مشاركة وتمثيل أفضل في الحياة العامة وعمليات صنع القرار.

وصف النتائج

من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، في إطار مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة، نجحت الشبكة العربيّة للتربية المدنيّة (أنهر) في حشد وتنظيم النساء في المجتمعات المحليّة لبناء شبكة من السيّدات الملتزمات بعلاقات تعاون طويلة الأمد على المستوى المحلي. وأدّى المشروع إلى إنشاء شبكة فعّالة من النساء المحليّات، شكّلت مكان آمن للتعبيرعن احتياجاتهنّ وطموحاتهنّ وأفضل الممارسات على المستويين المحلي والوطني. وعززت منهجية المشروع لبناء القدرات المشتركة والتدريب والتعلّم قيم التعاون والمسؤولية والقبول في حياة النساء العملية. كما ساهمت عمليّة التعلّم المتبادل في تحقيق تغيير مُستدام من خلال إنشاء شبكة فعالة مكوّنة من "١٨" من القيادات النسائية المحلية و"٩" منظمات مجتمعية من "٩" محافظات في الأردن للدفاع عن حقوقهنّ في المشاركة في الحياة العامّة والسياسيّة وعمليّات صنع القرار.

ودفعت الحاجة إلى الاعتراف بالإجراءات المشتركة على المستوى المحلي المشروع قدمًا من خلال تعبئة وتنظيم القاعدة الشعبية، وخاصة النساء، للمساهمة في مشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة العامة والسياسية.

أخيرًا، تُحلل هذه الحالة أهميّة تعزيز انخراط القاعدة الشعبية في تحديد احتياجاتها والاستجابة لها، ومساهمتها في إنشاء الشراكات و التواصل فيما بينها.

أهميّة التدخّل

إنّ شبكات النساء الموجودة هي إمّا شبكات وطنيّة أو مجموعات محليّة من النساء متّصلة بشبكات وطنيّة. في الحالتين، تُقاس الجهود على المستوى الوطني. إنّ شبكة النساء التي خلقها مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة على المستوى المحلّي فريدة من نوعها إذ هي مبنيّة على نهج التعلّم الجماعي لبناء علاقات مُستدامة. وتُعتبر قيادة النساء على المستوى المحلّي ذات أهميّة عالية لبناء وعي المجتمع بأنّ قيمة المرأة تُعادل قيمة الرجل، وأن كليهما يُشاركان بشكل كلّي في الحياة العامّة والسياسيّة.

كذلك، من المهمّ خلق نماذج ملهمة وقياديّة للمرأة لتحفيز النساء الأخريات وتشجيعهنّ على المشاركة في مجتمعاتهنّ. بالاضافة إلى ذلك، يجب إعطاء أهميّة أكبر للتوازن بين العمل والعائلة بهدف استقطاب النساء وتشجيع انخراطهنّ في العمل السياسي على الصعيد المحلّي. كما يجب أن تؤمن النساء بأنفسهنّ وأن تثقن بقوّتهنّ وقدرتهنّ على النجاح. في هذا السياق، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات والفرص غير المستغلة التي تنتظر أجيال النساء في المستقبل. الطريق أمامنا طويل، لذلك، يجب استخدام قدرات المرأة وذكاءها وقوتها لبناء جسور الثقة داخل المجتمع وبين النساء. يمكننا التغلب على العقبات القانونية والاجتماعية والهيكلية التي تمنع المرأة الأردنية من المشاركة الفعّالة في تقدّم مجتمعها فقط إذا سمح للنساء المشاركة الكاملة والمتساوية على المستوى المحلّي.

عادةً، تشارك النساء في عمليّة صنع القرار في إطار أسرهنّ، كما يقدن الاقتصاد الريفي في العديد من المناطق الأردنيّة. من خلال تمكينهنّ، تستطيع النساء لعب دور مباشر في العائلة والمجتمع والقضايا المحليّة. كما تستطيع حلّ القضايا المحليّة بشكل أفضل من الرجال نتيجة قدرتهنّ الطبيعيّة على فهم وإدارة شؤون المجتمع. هنا تكمن أهميّة القيادة التحويلية في دعم القيادة النسائية في القضايا المحلية.

المساهمة

في سعينا لإيجاد قيادات نسائية، قررنا اعتماد منهجية تمكينية توفّر فرصًا متكافئة لجميع السيّدات لاستكشاف أنفسهن والانخراط في عمليات التعلم والعمل. ودعم المشروع القيادات النسائية ليصبحن عوامل تغيير ونماذج يحتذى بها على المستوى المحلي حتى يتمكنّ من توسيع نطاق عملهنّ إلى المستوى الوطني. وتركّزت مساهمتنا على مرحلتين :

مرحلة الحشد : بدأت المرحلة ببناء فريق قيادي من النساء، بما في ذلك صاحبات الحقوق اللواتي لديهنّ فهم مشترك للقيم والمفاهيم يُحفّزهنّ ويُلهمهنّ على التحرك من أجل حشد وتمكين المزيد من السيّدات.
استطاعت النساء القياديّات جذب وبناء قدرات قيادات نسائيّة جديدة و إشراكها في تحليل السياق وتحديد الاحتياجات والاعتراف بها من خلال مجموعة من الأنشطة المجتمعية التفاعلية وورش العمل لبناء القدرات ضمن بيئة داعمة تحترم قيم حقوق الإنسان وتُراعي الاختلافات والسياقات الثقافية والاجتماعية المختلفة والبيئة المحيطة.

وبناءً لمقاربة أنهر التي تُشدّد على أهمية نقل المعرفة، نقلت القيادات النسائية المعرفة والمهارات إلى ٣٧٤ امرأة لإشراكهنّ في تحليل أولويات النوع الاجتماعي في كل منطقة مستهدفة. ثمّ، تم التخطيط لمبادرات مجتمعية مراعية للنوع الاجتماعي مع القيادات النسائية بناءً على البيانات المجتمعية التي تمّ جمعها من الناس، وخاصة النساء اللواتي يعشن في المناطق المستهدفة.
ونُظّمت ١٨ جلسة " لقاءات المنزلية "، حضرتها ٣١٢ امرأة. و" اللقاءات المنزلية " أداة مبتكرة لإشراك النساء وتقييم احتياجاتهن. واستطاعت السيّدات التعبير عن حاجاتهنّ وطموحاتهنّ، خاصّة النساء اللواتي يعشن في مناطق نائية ومحافظة حيث تُجبر الثقافة السائدة والقوالب النمطيّة السيّدات على لعب دور محدّد وهو أن تكون مجرّد ربّات منزل لا يشاركن بشكل فاعل في المجتمع. واستُخدِمت " اللقاءات المنزلية" كجزء من عملية التخطيط لإجراء تشخيص محلّي للمبادرات المحلية التي سيتم تنفيذها في كل مجتمع.

مرحلة التنظيم : تعتمد منهجيّة أنهر على "التعليم التحويلي" لخلق الوعي حول حقوق الإنسان بدلًا من مجرد نقل المعرفة والمهارات. وتبني عملية التعلّم هذه "التفكير النقدي" بشكل تدريجي من خلال تجارب المجموعات المعنية، بما في ذلك رؤى التغيير التي يسعى الناس إلى تحقيقها في مجتمعاتهم. إن اعتماد المجموعة على تجربتها يجعلها أكثر انخراطًا في العملية التعليمية وأكثر وعيًا بحقّها في المشاركة في حياة مجتمعها وتنمية شعورها بالمسؤولية لقيادة التغيير في بيئتها. لذلك، يُعزز التعليم التحويلي بناء القدرات ويشجّع النساء على دمج قيم حقوق الإنسان في حياتهنّ وتطوير الأنشطة المناسبة لتعزيزها.
ويهدف هذا النهج إلى التعلّم الجماعي للنساء، ما يساعد على خلق بيئة تجعل النمو الشخصي عنصرًا أساسيًا في تحسين المجتمع والنظر في قضايا معيّنة تخدم المنخرطين في عملية التغيير. وينتج عن ذلك خلق إنسجام وتوازن بين الفرد والمجموعة، ما قد يُؤدّي إلى التغيير.

نجح المشروع في بناء شبكة من النساء المحليات اللواتي يؤامنّ بقيم مشتركة ويستطعن العمل بشكل جماعي ضمن فِرق. ووفّرت هذه الشبكة فرصة التعلّم والنموّ لجميع النساء العضوات، ما سمح لكلّ واحدة منهنّ تنمية قدراتها. وأدّت مساهمة المشروع في إنشاء شبكة من النساء المحليات إلى :

- تعزيز التعاون بين النساء القياديّات على المستوى المحلّي، ما أدّى إلى مشاركة جيّدة على المستوى الوطني.
- تحقيق حشد النساء، ما أدّى إلى مساهمة أفضل على المدى الطويل وطلب مستدام لتحسين وضع المرأة على المستوى المحلي والمساهمة في خلق بيئة مواتية لوجود المرأة وعملها ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية.
- توحيد احتياجات واهتمامات النساء المحليات التي تحدّ من مشاركتهنّ في الحياة العامة والسياسية.
- إقرار صانعي القرار و وسائل الإعلام على المستوى المحلي بجهود المرأة المحلية في الانخراط في صنع القرار.
- التشبيك والتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة على المستوى المحلي، مما زاد من ثقة المرأة بنفسها ودعمها لمواصلة الدفاع عن حقوقها وتمثيلها في صنع القرار.
- تعزيز قيمة الطلب الجماعي من قبل المجتمع للتأثير على صناع القرار.

حالة رقم ٤ : مبادرة مجتمعية مراعية للنوع الاجتماعي كآلية مبتكرة لمراجعة وتقييم السياسات المحلية

وصف النتائج

من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، نجحت الشبكة العربية للتنمية المدنيّة (أنهر) في تنسيق جهود منظمات المجتمع المحلي والنساء للتعاون والتأثير على التنمية السياسية والمجتمعية في "٩" مجتمعات مستهدفة ضمن مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة. أتاح دعم المشروع تطوير توصيات موحّدة ناتجة عن النتائج والبيانات التي تمّ جمعها لتغذية السياسات المحلية، بشكل خاص قانون اللامركزيّة ومشروع قانون الإدارة المحلية.

إنّ منهجية المشروع المتمثلة في تنفيذ المبادرات المجتمعية المراعية للنوع الاجتماعي وعقد اجتماعات حول السياسات مع صانعي القرار وقادة المجتمع مكّنتنا من إنتاج أوراق سياسات محلية تحلل النهج والعمل الذي اتبعته القيادات النسائية خلال مرحلة تنفيذ مبادراتهن المحلية. وركّزت الأخيرة على القضايا المتعلقة بآليات صنع القرار على المستوى المحلي، بما في ذلك دور أعضاء المجالس المحلية والبلديّة. ويُعتبر تبنّي الحكومة المحلية للسياسات البديلة التي اقترحتها القيادات النسائية إنجازًا جيدًا.

من أجل دعم الجهود على صعيد السياسات المحلية، تم تطوير ورقة سياسات وطنية تهدف إلى فتح حوار مع صانعي القرار حول التحديات والعقبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة النساء، في النظر إلى احتياجات النوع الاجتماعي أثناء تخطيط السياسات المحلية؛ والمساهمة في تطوير نهج المساءلة العامة والوطنية من خلال ضمان مشاركة المواطنين - وخاصة النساء - في النقاش العام والسياسات المحلية وعمليات خطط التنمية. كما تهدف الورقة إلى تقديم توصيات تتعلق بتنفيذ قانون اللامركزية وفعاليته. وتحلل هذه الحالة كيف يمكن للمجتمع المحلي، وخاصة النساء، أن يساهم في مراجعة وتقييم القوانين والسياسات المحلية. علاوة على ذلك، أثبتت هذه الحالة أنّ تحديد احتياجات وتحديات جميع الجهات الفاعلة في المجتمع أمر ضروري ولا يمكن تجاهله أثناء مرحلة التخطيط للسياسات الوطنية.

أهميّة التدخّل

خلال السنوات العشرة الماضية، ركّزت الحكومة الأردنيّة على العمل التنموي. لذا، وضعت إجراءات وخطط وسياسات تشريعية وإدارية لتحقيق التقدم التنموي على المستويين المحلي والوطني. على المستوى التشريعي، تم تطوير قانون اللامركزيّة الذي أدّى إلى تأسيس عدد من الأجسام المحلية في كل محافظة. في الوقت عينه، تمّ إنشاء مجلس المحافظة، ينتخب أعضاءه المواطنون. ومن مسؤوليّات المجلس التخطيط لسياسات محليّة للمحافظة وإقرار دليل الاحتياجات التنموية والخطط الإستراتيجية للمحافظة، بالإضافة إلى توزيع بنود الموازنة وفق ما تحدده لها دائرة الموازنة العامة، والإشراف على تنفيذ المشاريع التنموية وتقييمها. كما تم تشكيل مجلس تنفيذي يضم مدراء المصالح الخدمية بالمحافظة ووكيل المحافظ والحاكم وعدد من رؤساء المجالس البلدية بالمحافظة. يتولى هذا المجلس إعداد مسودات المشاريع وخطط التنمية واحتياجات التنمية والخطة الاستراتيجية وتحديد احتياجات المجتمع؛ وعليه تقديمها إلى مجلس المحافظة.

وبهدف المتابعة والتنسيق بين هذه المجالس، تم إنشاء وحدة التنمية المحلية في المحافظة لتعمل كسكرتارية أو هيئة فنية وتنفيذية تقدم الدعم التنموي للمجلس. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير قانون البلديات ومراجعته، ومراجعة اختصاصات وواجبات المجلس البلدي والمجالس المحلية. عند الحاجة ، يجب تقديم الخطط الإستراتيجية والمشروعات وغيرها من القضايا إلى المجلس التنفيذي لمناقشتها بدلاً من مجلس المحافظة / المحافظ. بعد التحديثات التشريعية، أصبحت البلديات مسؤولة عن الواجبات التنموية من خلال عقد شراكات مع القطاع الخاص وكذلك مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ مشاريع تنموية تستثمر في الميزة التنافسية لكل محافظة.

في مرحلة التنفيذ، واجه هذا النهج الوطني العديد من التحديات في تكييف نهج اللامركزية. وتمثّلت هذه التحدّيات في قلة خبرة الهيئات المنتخبة بالإضافة إلى عدم جاهزية الآليات الإدارية والمالية الضرورية لنجاح هذا النهج الوطني.

كما شكّل عدم وضوح آليات المتابعة والرقابة على مستوى الحكومة المركزية تحديًا كبيرًا حيث ظل ملف المتابعة مكونًا خلافيًا بين وزارة البلديات – الإدارة المحلية – ووزارة الداخلية حتى صدور قرار إحالته إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. في وقت لاحق، نفذت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية عملية تقييم وطنية شاملة للكشف عن تحديات هذا المشروع الوطني بناءً على المشاورات مع جميع الأطراف في المحافظات والتي خلصت إلى العديد من النتائج التي يجب متابعتها لتلافي الفجوة. وتبيّن أنّ إحدى التحديات الرئيسية هي تنفيذ عمليّة تحديد احتياجات المجتمع بالطرق التقليدية التي لا تستند إلى أُسس علمية ولا تُشرِك أفراد المجتمع في تحديد احتياجاتهم. وأدّى ذلك إلى فشل في عمليّة تخطيط وتنفيذ المشاريع إذ انها لا تعكس الحاجات الحقيقيّة وطموحات المواطنين. وينطبق الأمر على تحديد الحاجات التنمويّة للنساء، حيث أنّ مشاركة النساء والمنظّمات المجتمعيّة في هذه الإجراءات كانت محدودة. ونتج عن ذلك خطط وسياسات لا تأخذ بعين الاعتبار حاجات فئات أساسيّة في المجتمع مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والأشخاص المهمّشين. لذا، قرّرت النساء القياديّات المشاركة في هذه العمليّة الوطنيّة من خلال تنفيذ مبادرات مجتمعيّة حسّاسة للنوع الاجتماعي بهدف إسماع صوت النساء في خطط التنمية المحليّة.

المساهمة

في سعينا لفتح قنوات التواصل بين صانعي القرار والنساء القياديّات، اتّبعنا نهج الحوار على المستويين المحلّي والوطني. في منتصف المشروع، عقدنا اجتماع طاولة مستديرة وطنية برعاية وزير الشؤون السياسية والبرلمانية بهدف مناقشة سُبل وآليّات إشراك المجتمع المحلّي والنساء في عمليّة صنع القرار المحليّة وتحديد احتياجات المجتمع بطريقة حسّاسة للنوع الاجتماعي. كان الاجتماع فرصة لجمع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة من جميع مستويات صنع القرار في الأردن لمناقشة أهميّة إشراك المجتمعات المحليّة في تطوير السياسات والتخطيط على المستوى الوطني، مع التشديد على دور النساء في حشد المجتمعات المحليّة وخلق مساحة مستقلّة لها بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين.

ومن أجل المساهمة في الجهود الوطنية لتقييم قانون اللامركزيّة، أجرت القيادات النسائية ندوات واجتماعات محلية ضمن مبادراتهن لحشد الناس والتواصل مع صانعي القرار والأشخاص المؤثرين لإشراك الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني والشبكات الأخرى ووسائل الإعلام.

كانت هذه الاجتماعات جزءًا أساسيًا من المبادرات المحلية في إطار جهود المناصرة. ولزيادة فعاليّتها، قمنا بدمج نتائجها وطوّرنا ملخصات لأوراق سياسات التي سلطت الضوء على القضايا التي يجب على الناس وصانعي القرار التعرف عليها بناءً على القيادات النسائية وتجربة المجتمع أثناء تنفيذ المبادرات المحلية. وركّزت ملخصات السياسات على القضايا المتعلقة بآليات صنع القرار على المستوى المحلي، بما في ذلك دور أعضاء المجالس المحلية وأعضاء البلديات.

بعد ذلك، تم تقديم مُلخصات لأوراق سياسات في اجتماعات حضرها أعضاء المجالس التنفيذية المحلية ومجالس المحافظات. في النهاية، تم وضع ورقة سياسات وطنية لعرض التوصيات الخاصة بالتعديلات اللازمة لقانون وآلية اللامركزية لتصبح أداة فعالة لخدمة المواطنين في مجتمعاتهم المحلية.

وشكّلت الآلية غير الواضحة لتحديد احتياجات المجتمع نقطة تحدّي مشتركة أثناء تنفيذ المبادرات.

كذلك، لم تكن المقاربة حسّاسة للنوع الاجتماعي ولم تُشرك جميع أفراد المجتمع. كما تؤكد المبادرات على الافتقار إلى التنسيق والتشاور المسبق مع النساء ومنظمات المجتمع المحلي في عملية تحديد احتياجات المجتمع وتخطيط السياسات المحلية.

أهم نتائج و توصيات
ورقة السياسات الوطنية

"هي عضو فاعل في المجتمع يُنظر إليه بعين الثقة والاعتبار، وهي ملتزمة بالارتقاء بمجتمعها ومصممة على التغلب على كافة العقبات التي تعترض سبيلها "

عبير تكروري التميمي/ شبكة أنهر

أهم نتائج وتوصيات ورقة السياسات الوطنية

قدمت ورقة السياسات الوطنية لتكون ملخصا لما تم على مستوى محلي في تسعة محافظات في المملكة الآردنية الهاشمية وتسعة اوراق سياسات محلية تم تقديمها ومراجعتها على مستوى محلي.

تم تقديم ورقة السياسات الوطنية " تعزيز دور المرأة القيادي في صناعة القرار المحلي" الى الحكومة ليتم ادارجها في مسودة قانون الإدارة المحلية الذي سيكون بديلا عن قانون اللامركزيه والذي يتم مناقشته على جميع الأصعده في الآردن، خلصت الورقة الى النتائج والتوصيات التالية على مستوى السياسات :

نتائج تنفيذ المبادرات

- ان الغياب الحقيقي والفعلي لمنهجية واضحة لتحديد الاحتياجات التنموية من شأنه ان يؤثر على حقوق الافراد في المنطقة ويؤدي الى التركيز على أمور ومشاريع قد لا تشكل اولوية حقيقية وبالتالي تؤدي الى فشل العديد من المشاريع على الصعيد المحلي.
- عدم الانخراط الحقيقي للمرأة والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة في إجراءات تحديد الاحتياجات التنموية والتخطيط الاستراتيجي على مستوى المحافظة من شأنه ان يؤثر على حقوق هذه الفئات.
- عدم التنسيق الواضح بين مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية والمجالس البلدية (اذ يسود اعتقاد بأن هناك اعتداء من هذه المجالس على اختصاصات البلديات.)
- عدم وضوح اليات واجراءات عملية لتحديد الاحتياجات التنموية وعملية التخطيط الاستراتيجي على مستوى المحافظات حيث تضمنت القوانين الاشارة لها بشكل عام دون توضيح تلك الالية الامر الذي خلق حالة من الارباك ادت الى فشل عمليات التخطيط في الغالب الأعم.
- عدم وضوح اليات تخصيص الموازنة على مستوى المحافظة والانفاق منها واليات تنظيم الحسابات الختامية وغيرها من امور اقتصادية ومالية كما انه لم يتضمن القانون تخصيص بند محدد للإنفاق منه على الاحتياجات التنموية الحساسة للمرأة.
- لم يتضمن القانون تشكيل لجنة متخصصة بالمرأة من ضمن اللجان الرئيسية وانما تركها لصلاحت تقديرية لكل مجلس.
- الغالبية العظمى من الخطط الاستراتيجة على مستوى المحافظات لم تتضمن محورا خاص بالمرأة واحتياجات المرأة وانما كانت ترد في بعض الاحتياجات او الاشارة الى المرأة في السياق العام.
- لا يوجد نهج موحد و واضح في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني ودورها في عمليات تحديد الاحتياج ولا سيما المعنية بالمرأة .
- لا يوجد خطط شراكة بين تلك الكيانات المؤسسية ومؤسسات المجتمع المدني في احالة بعض الادوار الى مؤسسات المجتمع المدني كونها الاكثر خبرة ومقدرة ودرايه على النهوض بهذه الادوار ومنها على سبيل المثال:
  - عمليات جمع المعلومات وتحليلها.
  - فتح النقاشات والحوارات على المستوى المحلي.
  - التقييم والمتابعة لتنفيذ الخطط والسياسات.
  - اعداد الاحتياجات التنموية.
  - اعداد الخطط الاستراتيجية.
  - حملات كسب التأييد والتوعية والتثقيف.
  - الاتصال والتواصل مع كافة فئات المجتمع المحلي.
- التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المحلي لا يزال بحاجة الى عمل اكثر والانطلاق من مبادئ التكامل لا التنافر والتنافس.
- تطوير اليات التعاون والشراكة مع القطاع الخاص بإعتباره فاعل رئيسي في عمليات التنمية المحلية.

التوصيات

هناك العديد من التوصيات التي لا بد من العمل عليها لإنضاج تجربة وطنية واضحة وممكنة للنساء على النحو التالي:

على صعيد التشريعات

- تطوير آلية تحديد الاحتياجات التنموية على صعيد مجلس المحافظة والمجلس التنفيذي من خلال اعتماد خطة والية عمل واضحة لتحديد الاحتياجات بالشراكة مع كافة الاطراف ولا سيما المجتمع المدني.
- ان يتضمن قانون اللامركزية نصاً واضحاً بوجود لجنة للمرأة بالاضافة الى باقي اللجان العاملة الاخرى.
- ان يتضمن القانون نصا واضحا بضرورة تخصيص مبالغ مالية لاحتياجات النساء التنموية في المحافظة.
- ان يتضمن القانون نصا واضحا على ضرورة جمع قاعدة بيانات خاصة بمؤسسات المجتمع المدني العاملة في المحافظة ولا سيما المعنية منها بالمرأة.
- ان يتم النص صراحة على ان تتضمن عملية المشاورات دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة وتضمين احتياجات النوع الاجتماعي.
- مراعاة تمثيل النساء والفتيات في كافة مراحل عملية تحديد الاحتياجات التنموية.
- مراجعة قانون البلديات وقانون اللامركزية بحيث يتضمن إعادة رسم للمهام والاختصاصات بين مجلس البلدية والمجلس المحلي والمجلس التنفيذي ومجلس المحافظة بشكل لا يجعل أي إحتمال للتضارب والتعارض.
- ان يتضمن القانون نصوصاً تضمن مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي وتمثيلها في تلك المجالس.
- زيادة تمثيل المرأة في المجالس على مستوى المحافظة، وان يتم ادماج مؤسسات المجتمع المدني في عضوية تلك المجالس.

على صعيد السياسات

- تبني آليات شراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات في كل منطقة في عملية تحديد الاحتياجات التنموية المراعية للنوع الاجتماعي.
- ان يتم تبني خطة وطنية شاملة للتوعية والتثقيف بدور المرأة ولا سيما في عمليات التخطيط التنموي المراعية للنوع الاجتماعي.
- ان يتم اشراك مؤسسات المجتمع المدني المحلية في عملية التخطيط و رسم السياسات.
- ان يتضمن دليل الاحتياجات التنموية محوراً خاصاً لتمكين المرأة وتعزيز دورها في عمليات التخطيط التنموي.
- ان تتضمن الخطط الاستراتيجية محورا خاص بتمكين المرأة وتعزيز دورها على المستوى المحلي بناء على عمليات تحديد احتياج واضحة.
- تبني خطة واضحة لدعم وتعزيز المبادرات المجتمعية ودعمها في كافة المراحل.
- تسليط الضوء على اولويات النوع الاجتماعي في المجتمعات المحلية اثناء عملية التخطيط والتنفيذ في جميع هياكل صنع القرار المحلي.

أبرز الدروس المستفادة

" هذه السنة سأترشح على مجلس النواب،
تمكين المرأة يساعدها لدخول الحياة السياسية "

عبلة الحجايا من محافظة الطفيلة

أبرز الدروس المستفادة

- من خلال العمل في ٩ مناطق محليه (مجتمعات) في ٩ محافظات ادركنا ان التعميم لا يجدي ، ما ينجح في سياق مجتمعي ليس بالضروره ان ينجح في سياق اخر وهذا ينطبق ايضا على أدوات العمل فيمكن لأحد الأدوات أن تنجح في هذا السياق، وأن لا تنجح في سياق آخر. ولهذا قمنا بأعطاء القيادة الكاملة لسيدات المجتمع وللمؤسسات المحليه للتخطيط والتصميم والعمل بنفسها فهم اقدر على مواجهة أي تحد أو معارضة. وهذا ما ساهم في خلق القيادات النسائية الحقيقية القادرة على رفع أصواتهن والمطالبة بحقهن. وحتى أنها أصبحت قادرة على التفكير في الخطة العامة للمشروع واقتراح تعديل يمكن أن يسهم في فعالية اكثر للعمل.
- ساهمت المنهجية الشاملة لأنهر في ربط أولويات المرأة مع صناعة القرار على جميع المستويات (المحلية والوطنية). وقد عملت القيادات النسائيه مع أنهر في منهجية بدأت من القاعده الشعبيه انطلاقا الى صناعة القرار المحلي ومن ثم تم استخدام جميع المخرجات لتغذي العمل على مستوى السياسات المحليه ورفعها الى المستوى الوطني، وقد أسهم ذلك في توفير تحليل كامل للمجتمعات المستهدفة والقضايا ذات الأولوية، وأدى إلى زيادة وعي المرأة لاقتراح آليات عملية لمعالجة قضاياها.
- العمل من خلال مؤسسات المجتمع المدني المحلية كان له اكبر الاثر لأنها أكثر وعيا بسياقها، كما أنها أكثر مشاركة في الاهتمامات المجتمعية، ومن الأسهل عليها الوصول إلى جميع فئات المجتمع، ولا سيما النساء. وكانت تجربة تنفيذ المبادرات كانت بأدوات مجتمعية.
- إن المصداقية العالية والسمعة المهنية للمنظمات المجتمعية والقيادات النسائية أمران مهمان لكسب ثقة الجمهور مما يؤدي إلى حشد ومن ثم تنظيم مجتمعي ناجح والى خلق نموذج يمكن تكراره
- عملية تنفيذ المبادرة برمتها تمت بأقصى درجات الثقة بين جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المواطنون والقيادات النسائية في مجتمعاتهن المحلية وعلاقتهن مع أنهر، ان الاداره الافقيه والتواصل الدائم والفعال كان من اهم عوامل نجاح المشروع.
- التعلم عن طريق التجربة: معرفة من هو صانع القرار المناسب لاستهدافه خلال حملات المناصرة المحليه جاءت بعد عدة تجارب وبعد التحدث إلى عدد من صناع القرار الذين لم يتمكنوا من المساعدة لأن هذا لم يكن ضمن سلطتهم أو نطاق عملهم. وقد اكتسبت هذه المعرفة من خلال التجربة وعن طريق التجربة والخطأ ونقشت في ذهن المشاركين نطاق العمل ومسؤوليات مجلس اللامركزية والمجلس المحلي والبلدية والبرلمان والوزارات وغيرها... كان يمكن للمشروع أن يقدم المشورة ويرشد المشاركين إلى أين يذهبون ومن يصلون إليه ولكن هذه "التجريب" أثبتت أنها أكثر تمكيناً وأداة تعبئة مجتمعية جيدة. وقد قدرت النساء هذه الطريقه التي مكنتهم من التواصل مع معظم هذه الكيانات ويعرفن إلى أين يذهبن لمناصرة حقوقهن في مشاريعهن المقبلة.
- تضييق المشروع ليكون محددا جدا ومقتصر على حاجة معينة للمجتمع جعل العمل أكثر كفاءة، وتركزت جهود المشاركات على كسب الدعم من المجتمع وصانعي القرار الخاص بمطلب واحد معين، وذكروا أن المشكله التي اختاروها للحل أصبحت مرتبطة باسمهن، وأصبحت كعلامة تجارية بالنسبة لهن وهذا ما أعطاهن الحافز للمضي قدما.
- من المهم أن يتم الوصول الى النساء الأكثر تضررا وتهميشا لفهم وتحديد احتياجات المرأة، حيث لا ينبغي أن تقتصر قضايا المرأة على المرأة المتعلمة العاملة. ومن المهم تمكين ربات البيوت والنساء التقليديات اللواتي لا يتم الوصول إليهن عادة ليتم ايصال اصواتهن ومطالبهن وإشراكهن في العملية، خاصة أنهن لا يملكن موارد مالية كافية أو حرية كافية أو نظام دعم أسري لائق.
- أثبت تصميم المشروع أن الانخراط في تنفيذ مبادرات مجتمعية يمكن أن يساهم في صياغة السياسات العامة ، وهذا ما تم ملاحظته اثناء العمل الميداني والبيانات والنتائج التي تم جمعها من الميدان والتي أثرت أوراق السياسات المحليه والورقه الوطنية ببراهين وتجارب عملية. بالإضافة إلى ذلك، توثق ورقة السياسة العامة ردود فعل قادة المجتمع المحلي ونتائج مبادراتهم أيضاً.

الاستدامة

" نقلت مكان سكني إلى منطقة جديدة ، الطريق إلها غير معبدة، طبقت كل اللي تعلمته لأوصل للمسؤولين وهلأ الطريق متل ما بدنا اياها وزياده، الناس بيحكوللي انه إلهم سنة بيطالبوا بتعبيد الشارع وما طلع بأيدهم"

رنا السبايلة من محافظة الطفيلة

شبكة القيادات النسائية

ستتمكن شبكة القيادات النسائية « مبادِرات » التي أصبحت الآن في وضع يؤهلها للقيام بدور حيوي في المجتمع، من الحفاظ على الاتصال، والوصول إلى التعلم، وضمان استدامة العمل والتضامن من خلال برامج بديلة عن بعد.

ومن خلال تأمين هذه المنصة التمكينية والآمنة، سنضمن حصول المستفيدين، وخاصة النساء والفتيات، على فرص التعلم التي يحتاجونها لتحقيق إمكاناتهم الكاملة، خاصة مع تزايد القيود المالية التي تواجهها العديد من الأسر أو أي حالات طارئة قد تحدث .

منصة أنهر الإلكترونية للتعلم

أنهر الآن وبالشراكة مع منظمة هيفوس تمكنت من القيام بدور أكثر فعالية في توفير وزيادة فرص وصول شركائها وأعضائها والمستفيدين من فرصة ثانية للتعلم.

وستستخدم هذه المنصة كمسار تعليمي بديل أو اضافي لدعم الشبكة القائمة من القيادات النسائية وغيرها من مجموعات الشباب والناشطين التي تعمل معهم الشبكة العربية للتربية المدنية وأعضائها.